الأخبار
al-akhbar

الخميس 16 نيسان 2026
العدد 5756 السنة العشرون
Jeudi 16 Avril 2026 nº 5756 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

قضية | 05

45 يوماً من النزوح
فشلٌ ذريع في استجابة الدولة

عون وسلام: فرصة أخيرة! 2

بري: عادوا من أميركا لقتال حزب الله وليس بوقف للنار
نتنياهو يرفض الهدنة وجنوده عالقون في بنت جبيل

أميركا - إيران
«شدّ حبال»
الجولة الثانية

10

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

ابراهيم الأمين

عون وسلام: فرصة أخيرة!

يحتجّ الرئيسان جوزيف عون ونوّاف سلام على الحملة ضدّهما، ويكثران من التعبير عن ضيقٍ إزاء كلّ رأيٍ يتناقض مع سياساتهما. وبمعزلٍ عن قدرتهما على تغيير الوقائع السياسية داخلياً وخارجياً، فإنّ الإشكالية تكمن في المنطق الذي يحكم موقفيهما، وتحديداً في إصرارهما على خيارات يعتقدان بأنها أكثر فاعلية من خيار المواجهة بين المقاومة وقوات الاحتلال.

لنضع جانباً سردية المقاومة حول أحقّية وواجب التصدّي للعدوان، ولنناقش سردية الفريق الذي يقوده عون وسلام. تقوم هذه السردية على أنّ إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة، تمثّلان القوة العسكرية والاقتصادية الأبرز عالمياً، وأنه لا يمكن لأي طرفٍ مواجهتهما، وأنّ من يُقدِم على ذلك سيدفع ثمناً باهظاً. وتنتقل السردية إلى مرحلة ثانية، مفادها أن من يُسلِّم بهذه الوقائع، لا بد أن يبحث عن مسارٍ يقوده إلى تسوية مع أميركا وإسرائيل. غير أنّ أصحاب هذه المقاربة يتوقّفون عند هذا الحدّ، من دون تقديم تصوّر واضح لماهية هذه التسوية أو مآلاتها.

لا تكمن مشكلة سردية الفريق الذي يقوده عون وسلام في تشخيصهما الخاطئ للوقائع فحسب، ولا في غياب الإرادة الفعلية لديهما لمواجهة العدوان على لبنان، ولا في ضعفهما الكبير إزاء «الرجل الأبيض»، أو في حقدهما القديم على المقاومة وعلى حزب الله على وجه التحديد. بل إنّ جوهر المشكلة يكمن في أنهما يعتقدان بأنهما يمتلكان مفاتيح التأثير في القرار الأميركي، وبقدرتهما على إقناع إسرائيل بالحلّ السياسي.

وفي السردية نفسها، يؤكّد عون وسلام أنّهما يمثّلان الشرعية في لبنان، وتحديداً الشرعية الدستورية. وعندما يُحاجِجان خصومهما، يستندان إلى أنّ مجلس النواب هو من انتخب جوزيف عون رئيساً للجمهورية، وهو نفسه من كلّف نوّاف سلام بتشكيل الحكومة، وهو أيضاً من منحها الثقة.

في لحظةٍ ما، يتناسى عون وسلام أنّ لا معنى فعلياً لعمل هذه المؤسسات في بلدٍ كلبنان، ويعتمدان سياسة إنكار حيال حقيقة أنّ من أوصلهما إلى موقعَي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، هو الاحتلال الأميركي والوصاية السعودية، ومن خلفهما إسرائيل وأطراف أخرى. وقد نجحت الولايات المتحدة في فرض خيارها، مستفيدةً من حالة الخضوع التي أبدتها كل القوى التي وافقت على وصولهما إلى الرئاستين الأولى والثالثة.

وإذا كان عون وسلام بحاجة إلى من يُنعِش ذاكرتيْهما، يكفي التذكير بأنّ الكتل النيابية الكبيرة، من حزب الله وحركة أمل والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والحزب التقدّمي الاشتراكي، إلى جانب عدد من المستقلّين، كانت تفضّل خياراتٍ أخرى في رئاستي الجمهورية والحكومة. صحيح أنّ هذه القوى لم تكن متّفقة على بديلٍ واحد، لكنّها، باستثناء التيار الوطني الحر وبعض النواب المستقلّين، أُرغمت على السير في المشروع الأميركي - السعودي.

إلى جانب ذلك، فإنّ طبيعة تشكيل الحكومة لم تقم على توازنٍ يعكس الشرعية الشعبية في لبنان. وهذا لا ينفي لبنانية الوزراء أو حقّهم في تولّي مناصبهم، لكنّ من يتحدّث عن الشرعية، عليه أن ينطلق من أساسها، أي التمثيل في مجلس النواب. ومن هذا المنطلق، تبدو «خبرية الشرعية» ليس لها أي معنى، خصوصاً في حالتي عون وسلام. بل أكثر من ذلك، فإنّ الممارسات التي صدرت عنهما منذ تولّيهما مَهامهما، تفتح الباب واسعاً أمام إعادة طرح مسألة مشروعيتهما الدستورية والشعبية والسياسية في هذه اللحظة.

لم تعد مشكلة عون وسلام مقتصرة على خضوعهما لبرنامج عملٍ فرضه التحالف السعودي - الأميركي، ومن خلفه إسرائيل، بل تجاوزت ذلك إلى إيغالهما في استغلال الظرف القائم للسير في خطوات تنطوي على مخاطر كبيرة، منها: أولاً، التشكيك في وطنية ولبنانية شريحة من اللبنانيين، ومنح نفسيهما حق منح الشرعية لهذه الجهة أو تلك، وهو أمر يناقض الحتمية التاريخية التي تقول إن مقاومة الاحتلال لا

> **لا يملك الرئيسان أيّ شرعية شعبية أو دستورية لينطقا باسم اللبنانيين، وهما أسقطا من على متن طائرات أميركية كانت تواكب عدوان إسرائيل على لبنان**

تتطلّب إذناً من أحد، لا من سلطة سياسية ولا عسكرية ولا رسمية.

ثانياً، تعريض السلم الأهلي لخطرٍ بالغ، عبر الضغط على الجيش وسائر الأجهزة الأمنية للقيام بخطوات قد تقود إلى مواجهة مع الناس. ورغم الرهان على وعي قيادات هذه المؤسسات وحسّها الوطني، فإنّ ذلك لا يُسقِط الجريمة الكبيرة التي يقف خلفها عون وسلام من خلال التحريض على حرب أهلية.

ثالثاً، محاولة فرض وقائع جديدة في علاقات لبنان الخارجية، سواء في ما يتعلّق بالموقف من إيران - وهو موقف ينسحب على قوى أخرى في المنطقة، من بينها فصائل المقاومة الفلسطينية - أو من خلال التعامل مع المطالب الأميركية كأنّها وصايا تمثّل مصالح اللبنانيين. وما خطوة الذهاب إلى واشنطن ومصافحة العدو، من دون الحصول على أي مقابل ولو شكلي، إلا إشارة إضافية إلى عدم صلاحية عون وسلام لقيادة المؤسسات التي يشغلان مناصب رئيسية فيها.

ما يجري اليوم يضع لبنان على حافة انفجار كبير. وسيتحمّل عون وسلام، شخصياً وبما يمثّلان، مسؤوليّة كاملة عن أي دمٍ يُسفك. وهما، في الأساس، يتحمّلان مسؤولية استمرار العُدوان الإسرائيلي، بسبب خفّتهما حين انساقا خلف سفير معتوه، اسمه ميشال عيسى، متعصّب وطائفي وجاهل في السياسة، ولا يزال يعيش في عام 1975، ورفضا شمول وقف إطلاق النار بين إيران وأميركا للجبهة اللبنانية. كما يتحمّلان مسؤولية أي نقطة دم تسيل في الشارع المحتقن، حيث تطلّ الفتنة الداخلية برأسها، ويوجد من يعلن استعداده للسير فيها، كـ«القوات اللبنانية» التي لم تتعلّم أبداً من دروس التاريخ، وتعرّض المسيحيين في لبنان لكارثة جديدة.

لقد قدّمتم كل التنازلات. وافقتم على طلبات العدو بنزع السلاح، واعتبار المقاومة منظّمة إرهابية، وعلى ما هو أكثر. ستنتهي الحرب مع إيران، وسيُفرض وقفٌ لإطلاق النار في لبنان، على الأرجح نتيجة ضغطٍ أميركي على إسرائيل في سياق الحرب على إيران، وليس لكما أيّ جميل في ذلك. وعليكما الاستعداد لتلقّي القسط المناسب من غضب أهالي الشهداء والضحايا. ولا تعتقدا أن من أتى بكما إلى حيث أنتما، قادر على أن يوفّر لكما الغطاء بعد اليوم.

إذا كان نواف سلام يحدّث نفسه كل صباح باعتباره ممثّلاً لجماهير غفيرة، فهذه عوارض تحتاج إلى طبيب لمعالجتها. أمّا جوزيف عون فهو أمام اختبار لتصحيح مساره السياسي وطريقة عمله في إدارة الموقع الذي يحتلّه، إلا إذا كان يريد تمضية بقية عهده على طريقة الياس سركيس. والحكمة تقول إنه عندما تحتاج إلى تحسين خدمات مركز صحي، عليك أن تعيد النظر في العاملين فيه، لا في ألوان جدرانه!

بري لـ«الأخبار»: بدل وقف النار عادوا من واشنطن ليقاتلوا حزب الله!

نتنياهو لا يريد وقف الحرب... ويستقتل على «صورة نصر» في بنت جبيل

تلقّى لبنان، بكثير من الحذر، التسريبات حول احتمال إعلان حكومة العدو وقفاً لإطلاق النار. وفيما حرصت أوساط الرئيس جوزيف عون على تسريب معلومات حول ضغوط أميركية على إسرائيل بناءً على طلب لبناني، ربطاً بالاجتماع الذي عُقِدَ قبل يومين في واشنطن بين السفيرة اللبنانية وسفير الكيان برعاية أميركية، أشارت وسائل إعلام غربية وعبرية إلى أنّ الضغط الأميركي يهدف إلى فرض هدنة لمدة أسبوع، من دون أن يكون لذلك صلة مباشرة بلقاء واشنطن، بل بالمحادثات الجارية في المنطقة.

غير أنّ المعطيات المتوافرة حتى ليل أمس أظهرت أنّ تل أبيب رفضت الطلب الأميركي القاضي بشمول لبنان بالهدنة المقرّرة مع إيران، ما يعكس توجهاً لدى العدو نحو مواصلة التصعيد العسكري.

وفي السياق، علمت «الأخبار» أنّ السفيرة ندى معوّض أرسلت تقريراً موجزاً إلى رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية حول مجريات اللقاء، في حين خصّت القصر الجمهوري بتقرير مفصّل تضمّن معطيات إضافية. وبحسب مصادر مطّلعة، نقلت معوّض عن السفير الإسرائيلي موقفاً صريحاً مفاده أنّ وقف إطلاق النار لن يتحقّق قبل حصول تطوّر نوعي على الجبهة الإيرانية، مؤكداً مراراً أنّ مسار الحرب في لبنان يبقى مرتبطاً بما يجري بين واشنطن وطهران.

ومع طلب الولايات المتحدة من حكومة العدو الانخراط في هدنة تمتد حتى الأربعاء المقبل، بدا واضحاً أن النقاش داخل إسرائيل معقّد. وقد جرى تسريب شروط منسوبة إلى الجيش الإسرائيلي، من بينها عدم تقييد حرية حركته في كامل الأراضي اللبنانية خلال أي هدنة، ورفض أي انسحاب من الجنوب قبل شروع لبنان في نزع سلاح حزب الله، وهي شروط تعكس توجهاً عملياً نحو إطالة أمد الحرب.

وفي هذا الإطار، بواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سعيه إلى تحقيق «صورة نصر»، واضعاً لذلك أهدافاً ميدانية رمزية، من بينها الوصول إلى ملعب مدينة بنت جبيل وفرض سيطرة كاملة على البلدة. وقد أعاد أمس التذكير بما قاله الشهيد السيد حسن نصرالله في المكان نفسه قبل 26 عاماً، حين وصف إسرائيل بأنّها «أوهن من بيت العنكبوت».

بري: عادوا من أميركا لقتال حزب الله

في هذه الأثناء، لا يخفي رئيس مجلس النواب نبيه بري انزعاجه واستياءه من خطوة رئيسي الجمهورية والحكومة بالانخراط في مسار تفاوضي مباشر مع كيان العدو. ويكرّر أمام زوّاره رفضه القاطع لأي شكل من أشكال التفاوض المباشر مع إسرائيل، مؤكداً أنّ الأولوية يجب أن تبقى لوقف إطلاق النار وتحصين السلم الأهلي ومنع الانزلاق إلى الفتنة الداخلية. ويشير

> **وسعت المقاومة نطاق العمليات وادخلت نمطاً يستهدف نقاط الانتشار ومنع تثبيت العدو في اي نقطة على الحدود**

إلى أنّ هذا الموقف ليس جديداً، بل عبّر عنه مراراً، وآخرها في بيان هيئة الرئاسة في حركة أمل قبل أيام، كما في بيان الهيئة التنفيذية للحركة أول من أمس.

وفي تعليقه على البيان الذي صدر عقب اللقاء الذي جمع السفيرة اللبنانية بسفير كيان العدو في واشنطن، عبّر بري لـ«الأخبار» عن استغرابه من المسار الذي سلكه المسؤولون، قائلاً إنهم «ذهبوا إلى الولايات المتحدة للإتيان بوقف إطلاق النار، فعادوا ليُقاتلوا حزب الله»! مشيراً إلى أنّ التخلي عن الانخراط في عملية تفاوضية ضمن مسار إقليمي أوسع، والذهاب إلى تفاوض منفرد من دون امتلاك أوراق قوة، يضعف موقع لبنان بدل أن يعزّزه.

بري، الذي علمت «الأخبار» أنه على تواصل يومي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ذكّر بأنه تبلّغ من وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، قبل إعلان الهدنة بين إيران والولايات المتحدة، تأكيداً بأنّ طهران لن تقبل بأي وقفٍ لإطلاق النار لا يشمل لبنان. وأضاف أنه «بعد التشويش الذي حصل في بيروت على هذا المسار، قرّرت التحرك عبر قنواتٍ أخرى».

وفي هذا الإطار، يلفت بري إلى أنّ إرسال معاونه السياسي النائب علي حسن خليل إلى الرياض جاء بناءً على طلب سعودي، في سياق مساعٍ سياسية واضحة، «وهو لم يذهب إلى هناك للكزدرة أو لأداء العمرة».

بنت جبيل: عقدة استنزاف

وفي إطار التصعيد المنظّم، واصلت المقاومة عملياتها على مستويات تراوحت بين الردود الموضعية والاشتباك البري المباشر، والضغط الصاروخي على المستوطنات، وبقيت بنت جبيل في موقعها كمركز الثقل الذي تتكثّف عنده محاولات التقدّم الإسرائيلي. علماً أن الأخبار الميدانية عكست فشل العدو في السيطرة والتثبيت داخل المدينة، رغم الدفع بوحدات نخبوية في محاولة لاختراقها من محاور عدة، أبرزها اتجاه مارون الراس. وواجهت هذه المحاولات نمطاً قتالياً مركّباً، يجمع بين الكمائن القريبة والضربات النارية الكثيفة. وتُظهر العمليات المنفّذة أن المقاومة لا تكتفي باستهداف القوات المتقدّمة، بل توسّع دائرة الاشتباك لتشمل خطوط الإمداد والإخلاء، بما يحوّل أي تقدّم إلى مخاطرة مضاعفة. وبذلك، سجلت المقاومة عشرات الإصابات في صفوف جنود العدو الذي اعترف بإصابات خطيرة لخمسة من جنوده.

وتبرز في هذا السياق كثافة نارية لافتة، مع تسجيل عشرات الدفعات الصاروخية باتجاه تجمعات القوات الإسرائيلية داخل المدينة ومحيطها، إلى جانب استهداف آليات هندسية وعسكرية، من بينها جرافات ودبابات. هذا النمط يعكس اعتماد تكتيك «الإغراق الناري» لمنع تثبيت المواقع، بالتوازي مع إدخال المسيّرات الانقضاضية كعنصر حاسم في ضرب الأهداف الدقيقة وتعطيل حركة القوات.

في موازاة ذلك، تتكشّف معالم جبهة إسناد واسعة تعمل على تقويض القدرات الإسرائيلية الداعمة للعملية البرية. فقد طاولت الهجمات مواقع عسكرية وقواعد تُعدّ مفاصل أساسية في إدارة العمليات، إلى جانب استهداف مرابض المدفعية التي توفّر الغطاء الناري للقوات المتقدّمة. كما برزت محاولات واضحة لتقييد التفوق الجوي الإسرائيلي، عبر التصدي للطائرات المسيّرة والمروحيات، ما يفرض تحديات إضافية على فعالية الإسناد الجوي.

(الأخبار)

سلطة الاحتلال: حاضرة في الصورة... غائبة عن القرار

ميسم رزق

في كل مرة يُفتح فيها الحديث عن وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، تتكرّر المسرحية نفسها: بيانات رسمية، يقابلها غياب فعلي عن صناعة القرار. الدولة اللبنانية لا تفاوض، بل تُبلَّغ. لا تفرض شروطها، بل تتلقّى نتائج ما يُطبخ خارج حدودها. المفارقة أن السلطة تتصرّف وكأنها طرف فاعل، فيما الوقائع تقول العكس تماماً. كل تهدئة تمرّ عبر قنوات دولية.

أما هي، فتكتفي بدور الواجهة السيادية لقرار سيادي مفقود. وغداً، إن التزمت إسرائيل وقف إطلاق النار نزولاً عند رغبة أميركية، وذلك ضمن مسار يقود إلى استئناف الحوار مع إيران، سوف يخرج «ذباب» هذه السلطة ليقول لنا، إن صورة واشنطن جلبت وقف إطلاق النار! حينَ كانَ السجال يدور حول الفرصة التي أضاعتها الدولة اللبنانية، عبر تورطها في أكبر خيانة للناس، داعمة لفصل مسار التفاوض اللبناني – الإسرائيلي عن الإيراني – الأميركي، كانَ واحد من مستشاري رئيس الجمهورية جوزيف عون «يتبجّح» بأننا ذاهبون إلى واشنطن لانتزاع وقف لإطلاق النار، استناداً إلى مواقف مسؤولي الولايات المتحدة. لا بل أكثر من ذلك، أكد، بلغة الواثق، أنه في حال لم يتحقّق هذا الأمر فإن لبنان سيعلّق التفاوض.

انتهى اجتماع واشنطن كما بدأ: فائض في البيانات التهليلية لانطلاق المسار، ونقص فاضح في الثقل اللبناني. تهنئة إسرائيلية للحكومة «الشجاعة» من دون التزام واضح أو آلية تنفيذية جدية لوقف الحرب. مجرد تكرار لصيغة باتت معروفة: هذا ما تُريده واشنطن وتل أبيب، ولا حاجة لذكر ما يريده لبنان. الدولة اللبنانية حضرت في الشكل، وغابت في المضمون. لا مبادرة، لا شروط، ولا قدرة على فرض أولوياتها. كل ما صدر يعكس واقعاً واحداً: القرار يُصاغ خارجها، وهي تتكفي بتلقّيه والبصم عليه.

ورغمَ عودتها خالية الوفاض، لم يصدر عن الرئاسة أي بيان يبرّر ما حصل، ولا معلومات تقول بأن سيصدر قريباً لتسجيل موقف. وكان الدولة اللبنانية تعترف ضمناً بأن ما صدر عن الأميركيين والإسرائيليين يمثلها، وهو كاف، وأنها غير معنية بشرح كيف يُمكن تتويج كل تنازلاتها على مدى 15 شهراً، باقدر خطوة سياسية من دون أن تحصل شيئاً في مقابل صورة التفاوض. وهو إقرار صريح وواضح بأنها استدعيت فقط لإضفاء شكلٍ رسمي على ما تقرّره إسرائيل وأميركا!

الشيء الوحيد الذي يجب أن يحضر حالياً، هو المحاسبة ومطالبة الدولة بكل ما كانت تتعهد به. على مدى 15 شهراً، لم تترك السلطة الحالية قراراً إلا واتخذته في سبيل إرضاء أميركا وإسرائيل. من قرارات نزع سلاح المقاومة، ثم حظر النشاط العسكري للحزب وتصنيفه خارج القانون، ثم اتخاذ قرارات بملاحقة عناصر الحرس الثوري وتسخير أجهزتها في سبيل جمع المعلومات عن كل ما يخص المقاومة، ثم إقرار خطة أولى وثانية للجيش اللبناني جنوب الليطاني وشماله، ورفع مستوى التمثيل في لجنة الميكانيزم، وتفتيش المنشآت ومصادرة السلاح وتدمير الأنفاق. كل ذلك بحجة أن هذا المسار يعيد الدولة إلى السكة الصحيحة ويعطيها ورقة قوية في يدها للضغط على إسرائيل ودفعها إلى تقديم التنازلات. لكن ذلك لم يتحقق. بل على العكس، كلما كانت الدولة اللبنانية تعطي الكثير كانت إسرائيل تطلب أكثر، فيما لم تتدخل أميركا لانتزاع أي تنازل إسرائيلي، لا في ما يتعلق بالانسحاب من النقاط المحتلة ولا الأسرى ولا وقف الحرب. وقد جاء الرد الإسرائيلي على صورة المفاوضات في اليوم التالي، بتنفيذ العدو استهدافات لعدد من السيارات في الجنوب قبل توجيه إنذار لقرى جنوب الزهراني بمغادرتها فوراً.

وإن كانَ ذلك يثبت بأن سلطة جوزيف عون ونواف سلام هي سلطة عاجزة، حيث إن من لا يملك القدرة لا يملك القرار، إلا أن ثمة ما يجب الإضاءة عليه في هذه المرحلة. وهو أن هذه السلطة، تفتقد أيضاً للشرعية السياسية والشعبية ويجب التعامل معها على هذا الأساس. فظروف انتخاب معروفة وهو فُرض على غالبية الكتل النيابية التي كانت قد أعلنت قبلها رفض انتخابه. كما لا يمثّل سلام أي حيثية، ولا يحتاج أحد التذكير بالطريقة التي جرت تسميته وتكليفه لتأليف الحكومة. وبالتالي يجب التعامل مع قراراتها كأنها لم تكن.

الحرب الكونية ضد المقاومة

نواب بيروت يلجمون رغبات مخزومي ومعراب

تفريغ بيان «مؤتمر بيروت خالية من السلاح»

لينا فخر الدين

لا يختلف اثنان على أن النائب فؤاد مخزومي يعتقد بأن فرصته لتزعُّم السنّة والوصول إلى السراي الحكومي - التي حلم بها طويلاً - باتت سانحة، ولذا، يلعب رئيس حزب الحوار الوطني «صولد»، ولو كلّف ذلك المخاطرة بأهالي بيروت والسنّة معاً. فأولويّته هي تحقيق حلمه بأي كلفة.

يعتقد الرجل أن حزب الله انتهى، ويستعجل قلب الصفحة للانقضاض على حليف الماضي الذي كانت له اليد الطولى في بقائه على قيد الحياة السياسية. يأتي ذلك بعدما صار المخزومي تابعاً لحزب القوات اللبنانية، فينفّذ ما يُطلب منه من دون اعتراض.

وعليه، يسعى النائب البيروتي إلى تصوير نفسه «بارون» نواب بيروت السنّة، لوضعهم «تحت جناحه» والإيحاء بأنه يمون عليهم ويستطيع جزّهم إلى مبتغاه. لكن يبدو جلياً أن نواب دائرة بيروت الثانية متيقّظون لما يريده الرجل الذي تعلو مصلحته على ما عداها من الهواجس التي تسيطر اليوم على الشارع البيروتي.

ورغم كثرة الخلافات والتناقضات بين النواب، إلا أن هؤلاء يشتركون في كره مخزومي، كما في رفضهم لأن يتزعمهم ومن خلفه معراب. وهو ما قاله النائب نبيل بدر علناً في أحد الاجتماعات. هذا ما يردّده بين المجتمعين، على أن تُخصَّص ثلاث دقائق لكل نائب في بدايته. ورغم اعتراض بعض النواب على فكرة المؤتمر ورغبتهم في إبقاء مداولاتهم ضمن الإطار العام الذي يخصّ العاصمة، في ظل تفاقم أعداد النازحين فيها، إلا أنهم قرروا الاستمرار في حضور الاجتماعات، لقطع الطريق على تزعم مخزومي المشهد.

> تركز النقاش بين النواب على رفض تضمين المسودة عبارة نزع السلاح والترحيب بالمفاوضات مع العدو الإسرائيلي

النقاط الخلافية

وبعد طرح فكرة المؤتمر الذي حمل في البداية عنوان «بيروت منزوعة السلاح»، بدأت عمليات الكباش بين النواب السنّة ومعهم نواب التيار الوطني الحر من جهة، ومخزومي ونواب معراب من جهة ثانية، على مسودة البيان الختامي، باعتبار أنها تضمّنت العديد من النقاط الخلافية التي يمكن أن تُفجّر المؤتمر. واشترط النواب صياغة مشتركة للبيان والاطلاع عليه قبل تأكيد حضورهم من عدمه.

ويقول بعضهم إن الهدف الأساسي كان تفريغ البيان، بعدما شعروا بعدم قدرتهم على حمله بسبب السقف العالي والخطاب العدائي تجاه حزب الله، ما يمكن أن يورّط الشارع بفتنة سنية - شيعية، بينما الجهود تنصب في الوقت الحالي على التهدئة.

ولذا، يشير بعض النواب إلى أن «المسودة كانت في مكان وتم نقلها إلى مكان آخر منعاً للمزيد من الاستفزاز والاحتقان»، لافتين إلى أنها تتضمن ثماني نقاط رئيسية بين سياسية وأمنية وعامة، بعدما تم استبعاد الترحيب بالمفاوضات المباشرة مع العدو الإسرائيلي. وهو ما كان يسعى إليه مخزومي ومن خلفه «القوات»، في مقابل رفض عدد غالبيتهم، مع استهجانهم لخطاب معراب، وإن اختلفوا مع حزب الله ووجّهوا إليه الانتقادات العلنية.

بدا هذا الأمر واضحاً بعدما تكاتف النواب ضد رغبات مخزومي التي ظهرت في أثناء التحضير لمؤتمر يُعقد اليوم في فندق «فينيسيا» ويحمل عنوان «بيروت آمنة وخالية من السلاح»، علماً أن البعض ينفي أن يكون رئيس حزب الحوار الوطني هو صاحب الفكرة، مع إشارتهم إلى تحوله إلى «دينامو المؤتمر» لكي «يركب الموجة»، ويوحي بأنه قادر على توجيه بوصلة البيارتة. ويعزّز ذلك أنه، وعلى غير العادة، حاول في الاجتماعات الماضية التخلي عن عنجهيته ومُداهنة النواب الذين يختلفون معه، بينما يؤكّد آخرون أنه سعى إلى «كبّ» الفكرة، من دون أن يُظهر وقوفه خلفها مباشرة.

وتشير المعلومات إلى أن الفكرة بدأت عبر أربعة اجتماعات عقدها نواب بيروت تباعاً في الأسبوعين الماضيين في فندق «لو غراي». وكانت النية في البداية حصر المؤتمر فقط بأبناء بيروت المنتخبين (كالنواب وأعضاء مجلس بلدية العاصمة وغرفة التجارة والصناعة)، قبل أن يكبر «بيكار» الدعوات ليشمل عدداً من الفاعليات والجمعيات الفاعلة. واتفق على استمرار المؤتمر ثلاث ساعات، يجري فيها نقاش

بري يمتنع عن المشاركة: الفتنة هاجسي

رغم أن بعض القائمين على مؤتمر «بيروت مدينة آمنة وخالية من السلاح» حاولوا الإشارة إلى أن عقده ينسجم مع خطاب التهدئة ويتقاطع مع بيان رئيس مجلس النواب نبيه بري وتواصله المباشر والدوري مع الموفد السعودي يزيد بن فرحان، كما إرساله معاونه السياسي علي حسن خليل إلى الرياض، فإن ردّ فعل عين التينة على المؤتمر يبدو خارج هذا الإطار.

وفي المعلومات، فإن النائب محمد خواجة، الذي وُجّهت إليه الدعوة للمشاركة في المؤتمر، اعتذر عن عدم المشاركة. كما تحدث بري بالتلميح عن المؤتمر في زيارة قام بها النائبان إبراهيم منيمنة وملحم خلف قبل أيام إلى عين التينة.

وتشير مصادر المجتمعين إلى أن بري أبلغ الحاضرين رفضه أي خطاب فتنوي، مؤكداً أن هاجسه الأول والأخير يتمحور حول كبح الفتنة السنّية - الشيعية التي تؤدي إلى خراب لبنان. وتوجّه إلى زواره، بالقول: «أنا كنت أول المؤيدين لتعزيز انتشار الجيش في بيروت، وهو ما طلبته من قائد الجيش، إذ إننا وحزب الله لا نقبل بضربة كف واحدة في بيروت وخارجها، وهو ما دفعنا إلى كبح التظاهرات».

كما تلقّى خواجة اتصالات من عدد من نواب بيروت، كفؤاد مخزومي وفيصل الصايغ، بهدف إقناعه بالعدول عن رأيه والمشاركة في المؤتمر. غير أن نائب «أمل» أكد رفضه، مشيراً إلى أنه نابع من ثلاث نقاط:

- ملاحظاته على المعايير المتبعة في الدعوات وعدم دعوة النائبين أمين شري (حزب الله) وعماد الحوت (الجماعة الإسلامية) إلى المؤتمر، ما يعني أن صدور بيان باسم نواب بيروت مجافٍ للحقيقة، ما دامت الدعوة لم تشملهما. ويلفت إلى أنه كان من الأجدى دعوة شري للاستماع إلى وجهة نظره ومحاججته، ليبرر عدد من النواب بأن شري لا يحضر لدواعٍ أمنية.

- عنوان المؤتمر الذي يشبه ما طُرح في العام 1976 مع اختلاف الظروف. وقال خواجة إن هذا العنوان مسيء داخلياً وخارجياً، إذ يصوّر أن بيروت غير آمنة وتعجّ بالمسلحين وترسانات الأسلحة، كما يعطي تبريرات للعدو الإسرائيلي لاستهداف العاصمة، بينما تغيير العنوان من «منزوعة» إلى «خالية» لا يُغيّر في المعنى.

- ابتعاد العنوان عن عناوين الوحدة وتكاتف نواب بيروت التي يجب إيلاؤها الاهتمام في هذا الظرف.

من النواب هذا الأمر بشكل قاطع.

وتؤكد مصادر متابعة أن مخزومي حاول إدارة النقاشات مع النواب السنّة، بعدما قرر «حزب سمير جعجع» الوقوف خلفه لعلمه بحساسيتهم تجاهه. وفي المقابل، كان هؤلاء ينسقون مواقفهم مع نواب ميرنا الشالوحي لنسف العديد من الأفكار التي حاول رئيس حزب الحوار الوطني طرحها.

وتلفت المصادر إلى أن مخزومي حاول مجاراة النواب في الكثير من الأمور، قبل أن ينفجر غضباً على مجموعة المتابعة التي أُنشئت على «واتساب»، بالقول: «هذه هي المسودة، والذي لا يعجبه الأمر لا يحضر». وهو ما أدى إلى اندلاع الخلاف على المجموعة، بعدما شدد النواب على «أننا لسنا جبهة سياسية يمكن إلزامنا بمواقف»، قبل أن يتراجع صاحب «بيت البحر» لتجنب غياب ثمانية نواب.

مخزومي يريد إعلان الطوارئ!

وتشير المعلومات إلى أن الاجتماع بقي مهدداً بالانفراط حتى مساء أمس، حينما اتفق النواب على صيغة المسودة، فيما بقيت وجهات النظر متفاوتة حول ذكر حزب الله بالمباشر، بين من أصرّ على بقائها ومن اعتبر أنها غير ضرورية. وقد أصرّ مخزومي على الإشارة الواضحة لقرارات الحكومة، وبالتالي عبارة «دعم الحاضرين لقرارات الحكومة بما فيها حصرية السلاح وقرار الحرب والسلم، والقرارات المرتبطة بحزب الله»، ليكون هذا البند الوحيد الذي تم فيه ذكر حزب الله، بعد أن اعترض عدد من النواب على ذكره مباشرة أو الحديث عن نزع سلاحه بالمباشر. كما حاول مخزومي أيضاً تمرير عبارة إعلان «حال الطوارئ في بيروت»، وهو ما تصدّى له عدد من النواب الذين تحدّثوا عن خطورة هذا الأمر وتداعياته لجهة ما ينص عليه الدستور في حال الطوارئ. ولذا، كان الحل بتضمين البيان عبارات مستقاة من إعلان حال التعبئة العامة المشابهة لتلك التي أعلنت إبان جائحة «كورونا».

وعلمت «الأخبار» أن الإشكال الأول بدأ بعد رفض مخزومي ومعراب تضمين المسودة إدانة صريحة للاعتداءات الإسرائيلية، والاكتفاء بإدانة الضربات التي طاولت بيروت من دون الإشارة إلى فاعلها، قبل أن يتدخل النواب لفرض هذا البند. كما عارض النواب عنوان المؤتمر «بيروت منزوعة السلاح»، ليتوصلوا إلى حل وسط، هو: «بيروت آمنة وخالية من السلاح».

ورفض النواب تضمين البيان إدانة «خطاب الكراهية من قبل حزب الله»، لافتين إلى أنه لا يوجد خطاب مشابه يُسمع في العاصمة، وبالتالي لا داعي لذكر هذا الأمر، وهو ما حصل.

كما اعترضوا على الطريقة التي تم ذكر فيها «عناصر حزب الله المختبئين بين المدنيين» ودعوة القوى الأمنية إلى البحث عنهم واعتقالهم، قبل أن تتغير الصيغة لتصبح «الحد من أي مخاطر محتملة على أمن العاصمة ووجود عناصر مستهدفة بين المدنيين».

مضمون البيان الختامي

وبحسب مصادر، ستتضمن النقاط الثماني، إضافةً إلى ما سبق، على «دور بيروت في احتضان النازحين، والتشدد في القيام بتدابير استثنائية تهدف إلى حصر السلاح وضبط الأمن ومنع المظاهر المسلحة، كما بسط سيادة الدولة، وانتشار أمني فعّال للجيش والقوى الأمنية»، إضافةً إلى رفض أي إساءة لرئيس الحكومة نواف سلام.

وفي إطار رفض التحركات الشعبية أمام السراي الحكومي، سيتضمّن البيان عبارة «اعتماد تدابير استثنائية لتشديد الأمن حول سائر المرافق الحيوية والإدارات الرسمية لتجنيب تعطيلها»، كما الإشارة إلى أن «حماية بيروت مسؤولية وطنية».

وعلمت «الأخبار» أن النواب اعترضوا على فكرة إنشاء لجنة متابعة للمؤتمر، خشية استغلالها من قبل مخزومي. واتفقوا على تشكيل إطار متابعة من دون تحديده، بعد التأكد من نوايا مخزومي وسير المؤتمر اليوم، في ظلّ إمكانية حصول أي خلاف.

وتشير المعلومات إلى أن معظم النواب أجمعوا على التهدئة في كلماتهم، كما اتفق كل من النواب نبيل بدر (موجود خارج بيروت وسيرسل كلمة وممثلاً عنه) وإبراهيم منيمنة وفيصل الصايغ ونقولا الصحناوي على أن تكون مداخلاتهم مقتضبة.

في المقابل، يبدو أن مخزومي ومعراب غير راضيين عن المسودة لرغبته في أن تكون أكثر تطرّفاً. وهو ما سيظهر في مداخلاتهم اليوم. في حين، لم يتبيّن ما إذا كان المؤتمر يحظى بغطاء سعودي، ولا سيما بعدما نفى القائمون مشاركة السفير السعودي وليد بخاري، مرجّحين وجوده خارج البلاد.

الأضرار التي خلّفها العدوان الإسرائيلي على تلة الخياط في العاصمة بيروت (مروان بو حيدر)

أقل من وجبة طعام يومياً لكل نازح في مراكز الإيواء

45 يوماً من النزوح: فشلٌ ذريع في استجابة الدولة

(مروان بو حيدر)

ندى أيوب

في اليوم الخامس والأربعين من الحرب الإسرائيلية على لبنان، ووسط كل المتغيّرات، يبرز ثابت وحيد في المشهد، هو استمرار سوء إدارة ملف النزوح، وتعمّق الأزمة الإنسانية لأكثر من مليون نازح. وإذا كانت الأيام العشرة الأولى تسمح بالتماس أعذار نتيجة الضغط الذي تفرضه أزمات إنسانية كهذه، فالأكيد أن شهراً ونصف شهر، مدّة كافية لاستنتاج أنّ المسؤولين اللبنانيين المعنيين بالملف، على رأسهم رئيس الحكومة نواف سلام ووزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد، مروراً بسحر بعاصيري المُعيّنة بشكل مخالف للقانون مسؤولة عن قطاع الغذاء - بصفتها زوجة سلام – وصولاً إلى كل الأجهزة التابعة لرئاسة الحكومة المعنية بالإغاثة، إمّا فشلوا في إدارة الملف، وإمّا لا يُريدون تأمين أكثر من الفتات الذي يُقدَّم حالياً فقط لـ 14% من النازحين.

تحليل بسيط للأرقام الرسمية الواردة في التقارير اليومية لوحدة إدارة الكوارث المعنيّة مباشرة بخطة الاستجابة، يُدلّل على الضعف الشديد في تقديمات وزارة الشؤون الاجتماعية (مصدر التقديمات جهات مانحة وليس الدولة اللبنانية) للنازحين المقيمين داخل مراكز الإيواء. فوفقاً لآخر تحديث، بلغ عدد النازحين داخل المراكز 141,383 نازحاً. وإذا ما قسّمنا عدد الحصص الجاهزة للأكل (101,773) وعدد وجبات الغذاء الساخنة والباردة (4,955,940)، الموزّعة منذ بداية العدوان على عدد النازحين، يتبيّن أنّ الفرد حصل على أقل من وجبة طعام يومياً. وعلى مستوى مياه الشرب، فإن تقسيم 2,574,437 ليتراً) موزّعة لغاية الآن، يُظهر أنّ الفرد حصل على حوالى 18 ليتراً في 45 يوماً، أي قرابة نصف ليتر في اليوم. كذلك بالنسبة إلى مستلزمات النظافة الشخصية، التي تمّ توزيع 132,738 حصّة منها، أي أقلّ من حصّة واحدة للفرد في شهر ونصف شهر من النزوح. والأمر نفسه بالنسبة لمستلزمات الأطفال الموزّعة (7,734) على 5,500 طفل تُراوح أعمارهم بين سنة وخمس سنوات، أي إن الطفل الواحد حصل على حصة ونصف حصة طيلة فترة النزوح.

إذاً، الحكومة لا توفّر أوضاعاً إنسانية مقبولة بالحد الأدنى لـ 14% فقط من النازحين الذين تهتم بهم. وإذا كانت الجهات الرسمية المعنية بالاستجابة غير قادرة على إطعام وتدفئة وتوفير مستلزمات النظافة لأقل من ربع النازحين، يصبح وجودها بلا معنى، طالما أنها لا تؤدّي أي دور سوى في العراضات الإعلامية للوزيرة السيّد، التي تتهرّب في كلّ مرة من الإجابة الدقيقة حول أوضاع 86% من النازحين في البيوت والطرقات. وهؤلاء لغاية اليوم، لم تُعلن السيّد عن آلية مساعدتهم، وليس هناك أي نصّ منشور بهذا الخصوص. وبذلك تتعمّد السيّد ضرب مبادئ الشفافية، بحيث إنّ السلطات الرقابية الرسمية، والجهات الرقابية الأخرى، وهيئات المجتمع المدني والصحافة لا يمكنها الركون إلى أي نص مرجعي يُقيّمون على أساسه أداء السيّد.

كما اعترضوا على الطريقة التي تم ذكر فيها «عناصر حزب الله المختبئين بين المدنيين» ودعوة القوى الأمنية إلى البحث عنهم واعتقالهم، قبل أن تتغير الصيغة لتصبح «الحد من أي مخاطر محتملة على أمن العاصمة ووجود عناصر مستهدفة بين المدنيين».

مضمون البيان الختامي

وبحسب مصادر، ستتضمن النقاط الثماني، إضافةً إلى ما سبق، على «دور بيروت في احتضان النازحين، والتشدد في القيام بتدابير استثنائية تهدف إلى حصر السلاح وضبط الأمن ومنع المظاهر المسلحة، كما بسط سيادة الدولة، وانتشار أمني فعّال للجيش والقوى الأمنية»، إضافةً إلى رفض أي إساءة لرئيس الحكومة نواف سلام.

وفي إطار رفض التحركات الشعبية أمام السراي الحكومي، سيتضمّن البيان عبارة «اعتماد تدابير استثنائية لتشديد الأمن حول سائر المرافق الحيوية والإدارات الرسمية لتجنيب تعطيلها»، كما الإشارة إلى أن «حماية بيروت مسؤولية وطنية».

وعلمت «الأخبار» أن النواب اعترضوا على فكرة إنشاء لجنة متابعة للمؤتمر، خشية استغلالها من قبل مخزومي. واتفقوا على تشكيل إطار متابعة من دون تحديده، بعد التأكد من نوايا مخزومي وسير المؤتمر اليوم، في ظلّ إمكانية حصول أي خلاف.

وتشير المعلومات إلى أن معظم النواب أجمعوا على التهدئة في كلماتهم، كما اتفق كل من النواب نبيل بدر (موجود خارج بيروت وسيرسل كلمة وممثلاً عنه) وإبراهيم منيمنة وفيصل الصايغ ونقولا الصحناوي على أن تكون مداخلاتهم مقتضبة.

في المقابل، يبدو أن مخزومي ومعراب غير راضيين عن المسودة لرغبته في أن تكون أكثر تطرّفاً. وهو ما سيظهر في مداخلاتهم اليوم. في حين، لم يتبيّن ما إذا كان المؤتمر يحظى بغطاء سعودي، ولا سيما بعدما نفى القائمون مشاركة السفير السعودي وليد بخاري، مرجّحين وجوده خارج البلاد.

سُجّلت على رابط خصّصته الوزارة للنازحين ونشرته على موقعها. وهي بصدد صرف الدفعة الثانية من المساعدات النقدية بعدما تنتهي من تقييم أوضاع هذه العائلات. تلافت أنّ السيّد تريد الاعتماد على التمويل الذي سيتلقاه لبنان من «النداء الإنساني العاجل» الذي أطلقته الحكومة في 13 آذار الفائت، لتقديم المساعدات النقدية للعائلات النازحة. والأرقام الرسمية المنشورة عبر الرابط المُخصّص لهذا النداء، تُظهر أن المساعدات الدولية المقدّمة حتى الآن (لا يعني أن جميعها وصلت) بلغت 67,688,834 دولاراً، تغطي فقط 22% من أصل 308 ملايين دولار أعلن لبنان حاجته إليها لتغطية عمليات الاستجابة لأزمة النزوح. غير أن ما صُرف فعلياً من تلك الأموال هو جزءٌ من أموالها لدى المصرف المركزي، المُقدّرة بـ 10 مليارات دولار، إذ إنّ مبلغ 308 ملايين دولار الذي طلبت الحكومة من المجتمع الدولي تأمينه لتغطية خطة الاستجابة الإنسانية، يشكّل 3% فقط من مجموع ودائعها المُقدّرة في مصرف لبنان. لكنّها تفضّل التسوّل على حساب حفظ كرامة المواطن اللبناني. وهي تصرّ على الاستمرار في التسوّل رغم مرور شهر على إطلاق النداء، من دون أن تستطيع الحصول على ربع المبلغ الذي طلبته، متعاطية مع عوز وإذلال المواطنين كعوارض جانبية يمكن تحمّلها حتى وصول الأموال. غير أنها في الغالب لن تصل، والحكومة مدركة لذلك، انطلاقاً من علمها بتخفيض ميزانيات هيئات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة معها بنسبة 60% منذ بداية عام 2026. وهذا الاقتطاع الحاصل لأسباب عديدة مرتبطة بالدول المانحة، انعكس تراجعاً كبيراً في التمويل المرصود للمنظمات العاملة في لبنان.

إلى ذلك، تتواصل مظاهر هدر التمويل نتيجة سوء إدارة سلاسل الإمداد. وفي المعلومات، تُفرض خيارات تموينية غير منطقية، كتكليف موزّدين بعيدين جغرافياً عن مراكز الإيواء. ومن الأمثلة الفاقعة تجهيز وجبات في أحد مطاعم فقرا لتغذية نازحين في طرابلس، ما يرفع الكلفة ويضعف جودة الخدمة. وفي البقاع، برزت شبهات احتكار في تزويد الحصص الغذائية، إذ يتولى أحد التجار في منطقة الكرك إعدادها بأسعار مرتفعة، لصالح جهة رسمية في الدولة تتولى توزيعها، في ظل غياب رقابي واضح من الجهات المعنية. إلى ذلك، تفاقمت التوترات بين «الشؤون الاجتماعية» والجهات المحلية، بعدما وجّهت مستشارة الوزيرة ملاحظات حادّة إلى بعض البلديات في البقاع، ولوّحت بقطع المساعدات، على خلفية انتقادات لأداء الوزارة، ما يعكس تحوّل العمل الإغاثي من مسار إنساني إلى ساحة تجاذب سياسي.

جلّها على مساعدات. والفئة منها التي شملتها عمليات التوزيع لم تحصل على أكثر من حصة غذائية (لمرة واحدة) أو بطانية في شهر ونصف شهر من النزوح. والأمر مردّه إلى أنّ الحكومة اكتفت بموازنات الهيئة والمجلس وبعض الهبات العينية، ولم تجد في نقص التمويل الدولي لخطة الاستجابة دافعاً لتخصيص أي اعتمادات إضافية.

وفي حين تزداد أعداد النازحين، تارة بسبب ضربات عدوانية في مناطق يُفترض أنها آمنة، مثل العاصمة بيروت، وتارة بسبب شمول إنذارات الإخلاء مناطق جديدة وآخرها منطقة الجناح، لا تزال الحكومة، وتحديداً سلام وكل المسؤولين عن خطة الاستجابة، ينتظرون تمويل المجتمع الدولي بصفته المصدر الوحيد والحصري لتمويل احتياجات النازحين، بذريعة انعدام خيارات بديلة. إلا أنّ الحكومة لو أرادت أن تقوم بدورها البديهي نحو مليون لبناني مشرّدين من منازلهم، ومنقطعين عن مصادر أرزاقهم، لكانت استخدمت من أموالها لدى المصرف المركزي، بدلاً من أن تتسوّل على أبواب الدول المانحة.

> الدولة لا تزال تنتظر التكرم عليها بـ 308 ملايين دولار من الجهات المانحة، رغم امتلاكها 10 مليارات دولار لدى المصرف المركزي

96,300 دولار فقط.

وعبر رابط رسمي أطلقته وحدة إدارة الكوارث، يمكن تعقّب حركة توزيع المساعدات الإنسانية على النازحين داخل وخارج مراكز الإيواء، ويتّضح أنّ نسبة المساعدات المقدّمة من الدولة عبر مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة هي الأقل، مع عدم تجاوزها 5% من مجمل المساعدات المقدّمة، علماً أنها تستهدف حصراً النازحين خارج المراكز، في دليل إضافي على أن هذه الشريحة من النازحين لم يحصل السيّد تدرس ملفات العائلات التي

الحرب الكونية ضد المقاومة

111 مليار دولار خسائر اقتصاد الكيان منذ 7 اكتوبر 2023

ماهر سلامة

يوثّق تقرير صادر عن المصرف المركزي الإسرائيلي لعام 2025، أن اقتصاد الكيان الإسرائيلي تكبّد خسائر واسعة منذ اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول 2023، وأنه بحلول نهاية 2026، سيتكبّد كل فرد خسارة بقيمة 11 ألف دولار، أي إن الكيان الصهيوني سيتكبّد نحو 111 مليار دولار منها نحو 55,6 مليار دولار خسارة في الناتج المحلي الإجمالي. تشمل هذه الخسارة، كلّ ما يتعلّق بمؤشرات الاقتصاد الكلّي لجهة القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى ما يُسمّى الرفاه الاجتماعي وكلفة الدين العام، وانكماش عدد الوظائف وسواها، والإنفاق العسكري.

> على مستوى الناتج المحلي، يشير التقرير إلى أن الاقتصاد لم يعد إلى مسار النموّ الذي كان سائداً قبل الحرب. بحسب تقديرات المصرف المركزي الإسرائيلي، بلغت الخسارة التراكمية في الناتج على مدى عامي 2024 و2025 نحو 175 مليار شيكل، أو 55,6 مليار دولار، أي ما يعادل 8,6% من الناتج المحلي السنوي. وتأتي هذه الخسارة نتيجة الفجوة بين الأداء الفعلي والمسار المُفترض للاقتصاد لولا الحرب. واستمرت هذه رغم تسجيل الناتج نمواً في عام 2025 بسبب استمرار الأثر السلبي للحرب على النشاط الاقتصادي. ثمة فجوة مماثلة في أداء القطاع الخاص. بلغ الانحراف التراكمي عن المسار المتوقع للناتج التجاري نحو 11,1% من الناتج السنوي، مقارنة بنسبة 8,6% للاقتصاد ككل. يدلّ ذلك على تأثّر النشاط الإنتاجي غير الحكومي بشكل أكبر. ويُقصد بالناتج التجاري، إنتاج القطاع الخاص فقط، أي النشاط الاقتصادي غير الحكومي، ما يجعله مؤشراً أدق إلى أثر الحرب على الإنتاج الصناعي والزراعي والتكنولوجي وعلى الاستهلاك أيضاً. ففي المقابل، خفّف استمرار الإنفاق الحكومي، خصوصاً العسكري، من حجم الانكماش الظاهر في الناتج الإجمالي.

أمّا على مستوى الخسائر غير المباشرة، فيشير التقرير إلى أن احتساب أثر الحرب على الرفاه الاقتصادي يرفع الكلفة بشكل كبير. بعد تعديل المؤشرات عبر استخدام الدخل القومي بدلاً من الناتج، وطرح الإنفاق العسكري، ترتفع الخسارة في الاقتصاد إلى نحو 375 مليار شيكل خلال فترة الحرب، ما يعكس التراجع الفعلي في مستوى معيشة السكان. يفسّر التقرير هذا الرقم الهائل، بأن أرقام الناتج لا تعكس بشكل دقيق الواقع الاقتصادي، لأن جزءاً من الناتج تحوّل نحو الإنفاق العسكري الذي لا ينعكس بشكل واضح على النموّ الحقيقي ولا سيما أن هذا الإنفاق كان مُموّلاً من خلال الاستدانة. ويحتسب المصرف المركزي الإسرائيلي هذه الخسارة من خلال معيار «رفاه الأفراد» الذي يتضمن الديون التي ألقيت على مستقبلهم، مشيراً إلى أن كل فرد خسر 35 ألف شيكل حتى نهاية 2025.

وأدّت الحرب إلى تقييد كبير في عرض اليد العاملة نتيجة التجنيد الواسع في قوات الاحتياط وغياب العمال الفلسطينيين. وانعكس ذلك في انخفاض عدد العاملين مقارنة بالمسار الطبيعي. تُظهر التقديرات أن إجمالي العمالة كان أقل من اتجاهه الطبيعي بنحو 3,2%، فيما بلغت الفجوة في القطاع الخاص نحو 5,2%. كما سُجّل تراجع حادّ في عدد العمال غير الإسرائيليين، وصل إلى نحو 15,4% مقارنة بالمسار السابق للحرب. لكن نحو 70% من هذا التراجع، سببه انخفاض عرض العمل، خصوصاً نتيجة غياب العمال غير الإسرائيليين، بينما يُعزى 20% منه إلى التعبئة العسكرية الواسعة، و10% إلى الهجرة السلبية.

وانعكست كلفة الحرب بوضوح على المالية العامة، إذ أدّت إلى ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي، خصوصاً الإنفاق العسكري، ما أسهم في إبقاء العجز عند مستويات مرتفعة. وقد بلغ العجز نحو 4,7% من الناتج المحلي في عام 2025، فيما ارتفع الدين العام إلى نحو 68,5% من الناتج، بعد ارتفاع ملحوظ منذ بداية الحرب.

كل ذلك يضاف إلى نفقات إضافية هائلة متعلّقة بالحرب على إيران. مجموع الكلفة المتوقّعة في الفترة ما بين طوفان الأقصى ونهاية 2026، يبلغ 350 مليار شيكل، أو 111 مليار دولار.

الخسائر غير المباشرة

يشير التقرير إلى وجود خسائر مباشرة وغير مباشرة إضافية، تشمل الأضرار في الممتلكات والبنية التحتية في المناطق الحدودية، إضافة إلى التكاليف المرتبطة بإعادة الإعمار، والرعاية الصحية، خصوصاً في مجال الصحة النفسية، وهي أعباء، ستستمر في مرافقة الاقتصاد في السنوات المقبلة.

وقد فتحت وزارة المالية الباب أمام تلقي طلبات المتضررين في المستوطنات الشمالية، وهي طلبات تنضم إلى طلبات أخرى لم تعاجل بعد، وتتعلق بخسائر حرب العام 2024. بينما يطالب القطاع الصناعي والسياحي في الشمال بتمويل عجزه الكبير الناجم عن تعطل اعماله لنحو عامين، وسط توقعات بأن يستمر التوقف عن الانتاج لأشهر اضافية حتى ولو توقفت الحرب الآن.

كما سجّل الاقتصاد، بحسب المصرف، خلال الحرب اضطرابات في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك إغلاقات مؤقتة خلال العمليات العسكرية، وتراجع بعض الأنشطة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، إلى جانب زيادة الاعتماد على الاستيراد لتعويض القيود في الإنتاج المحلي.

ويُظهر التقرير أن مجمل هذه الخسائر تراكمت عبر عدة قنوات متوازية، شملت الإنتاج والدخل وسوق العمل والمالية العامة، مع استمرار تأثيرها خلال عام 2025، وامتدادها المتوقّع إلى السنوات المقبلة.

إذا احتُسب الإنفاق العسكري والاستدانة لغاية 2026 ستبلغ خسائر إسرائيل 111 مليار دولار

15.4
في المئة

هي نسبة الانحراف في نمو عدد العمال غير الإسرائيليين عن مساره الطبيعي، وفق تقرير بنك إسرائيل، في ظل غياب العمال الفلسطينيين خلال الحرب. ويُظهر التقرير أن هذا التراجع الحادّ شكّل أحد أبرز العوامل التي قيّدت عرض اليد العاملة، خصوصاً في القطاعات الإنتاجية. وقد أسهم هذا النقص في تعميق الاختناقات في سوق العمل، وأدّى إلى تراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، في وقت بقي فيه الطلب على العمال مرتفعاً، ما زاد من حدّة الاختلالات بين العرض والطلب

مقالة

مضيق هرمز: حين تتحوّل الجغرافيا إلى سلاح اقتصادي

أحمد جشي *

يبدو العالم، اليوم، أكثر ترابطاً من أيّ وقت مضى، ما جعل الاقتصاد العالمي أكثر كفاءة، لكنه في الوقت نفسه أكثر هشاشة. فاختناق حلقة واحدة من سلاسل الإمداد قد يُطلق أثراً متسلسلاً يمتدّ عبر الاقتصاد العالمي بأسره، مخلّفاً اضطرابات واسعة. وتتجلّى هذه الهشاشة بوضوح في مضيق هرمز، أحد أهم شرايين الطاقة في العالم.

تنبع أهمية المضيق من كونه نقطة جغرافية تتقاطع عندها أسواق الطاقة والصناعة والتكنولوجيا والغذاء، إذ يمرّ عبره جزء كبير من النفط المنقول بحراً في العالم، إلى جانب حصّة مهمّة من تجارة الغاز الطبيعي المُسال، ومعظمها من قطر. كما ترتبط به أيضاً صادرات قطر من الهيليوم، وهو غاز أساسي في تبريد مغانط أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وله استخدامات مهمة في صناعة أشباه الموصلات.

ولا تتوقف أهمية المضيق عند النفط والغاز، فهو أيضاً معبر مهم لتجارة الكبريت المنقولة بحراً، وهي مادّة تدخل في إنتاج حمض الكبريتيك المُستخدم في صناعة الأسمدة الفوسفاتية، وفي معالجة النحاس وبعض عمليات تكرير المعادن. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، يمرّ عبر مضيق هرمز نحو ثلث تجارة الأسمدة العالمية المنقولة بحراً. وبما أن الغاز الطبيعي يُعد مدخلاً أساسياً لإنتاج الأمونيا، التي تُشتق منها أسمدة نيتروجينية مثل اليوريا، فإن أي اضطراب في هذا الممرّ لا ينعكس على الوقود وحده، بل قد يمتدّ إلى كلفة الغذاء نفسها.

هنا تكمن الخطورة الحقيقية. فارتفاع أسعار الأسمدة لا يبقى محصوراً في الأسواق السلعية، بل ينعكس على القرارات الزراعية، ولا سيما في المحاصيل التي تعتمد بكثافة على الأسمدة النيتروجينية، بما قد يؤدّي إلى خفض استخدام الأسمدة، أو التحوّل إلى محاصيل أقلّ كلفة، أو تراجع الإنتاج لاحقاً. وهكذا، يمكن لصدمة جيوسياسية في الخليج أن تنعكس في نهاية المطاف على أسعار الغذاء في مختلف أنحاء العالم، ما يفاقم مخاطر زعزعة الاستقرار المجتمعي.

وحتى القطاعات التي يُروَّج لها بوصفها «غير مادية» تبقى، في نهاية المطاف، محكومة بالقيود نفسها. فالذكاء الاصطناعي، رغم طابعه الرقمي الظاهري، يستند إلى بنية مادية كثيفة: مراكز بيانات تستهلك كميات هائلة من الكهرباء، وصناعة رقائق تعتمد على غازات متخصّصة ومواد كيميائية عالية النقاء، يُنتَج بعضها في نطاق محدود من المنشآت والشركات. لذلك، فإن الاقتصاد الرقمي ليس عالماً منفصلاً عن الاقتصاد المادي، بل امتداد له، تحكمه الطاقة والمواد الخام وسلاسل التوريد الصناعية.

بناءً عليه، لم تؤدِّ العولمة إلى تراجع أثر الجغرافيا بقدر ما أعادت تأكيده بصورة أوضح وأشدّ وقعاً. فكلما ازداد النظام العالمي ترابطاً، أصبح أكثر عرضة للاختلال بفعل اضطراب الممرات المائية الحيوية، وباتت هشاشته الكامنة لا تتناقض مع كفاءته، بل تتغذّى منها.

وقد أدركت إيران هذه الحقيقة جيداً، وأحسنت استثمارها. فالقوة لا تُقاس دائماً بحجم الاقتصاد أو الترسانة العسكرية أو القدرة على خوض مواجهة متكافئة؛ إذ يكفي أحياناً تحديد نقاط ضعف الخصوم لفرض أكلاف باهظة عليهم. من هذا المنطلق، لم تكن إيران بحاجة إلى إغلاق مضيق هرمز بالكامل، بل جعل المرور عبره محفوفاً بالمخاطر، مرتفع الكلفة، ومفتوحاً على احتمالات التعطيل، بحيث تتولى الأسواق جانباً كبيراً من المهمة.

وعليه، فإن استمرار التوتّر في المضيق قد يفاقم الضغوط على لبنان الذي يعاني أصلاً من هشاشة اقتصاده واعتماده الكبير على استيراد الوقود والسلع الأساسية، ولا سيما في ظل عدوان إسرائيلي واسع.

خلاصة الأمر أن مضيق هرمز لم يعد مجرد شريط مائي ضيق، بل بات أحد المفاصل التي تتحوّل فيها الجغرافيا إلى أداة ضغط اقتصادي. فالعولمة لم تُسقِط الجغرافيا، بل رفعت كلفتها الاستراتيجية.

- للاطّلاع على النسخة الإنكليزية الكاملة والمفصّلة حول هذا الموضوع، يمكنكم زيارة صفحة الكاتب على الرابط: https://ahmadjachi.substack.com

*نائب حاكم مصرف لبنان سابقاً

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان نشر فقرة حكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع – زحله برئاسة القاضي نوال صليبا.

المُستدعى ضدها: جوليا موسى فتوش المجهولة محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً إلى قلم المحكمة في زحله لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة تاريخ 2026/3/24 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعي إبراهيم جوزف نمر ورفاقه بوكالة المُحامي جوزف معلوف المُسجل لدينا برقم أساس 2025/16 تاريخ الورود 2025/3/10.

مضمون الحُكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /6224/ أراضي زحله للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبيرة ليلا جرجس الزغبي والبالغة /85000/دولار أميركي على أن يُعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كُل بحسب حصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /6224/ أراضي زحله بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المستدعي النفقات كافة.

وللمُستدعى ضدها مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر اخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضده: فريد يوسف بن الياس أبو حنا المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: عمرو محمد صوان بوكالة المُحامي زياد حسن حمزة المُسجل لدينا برقم أساس 2026/9 تاريخ الورود 2026/2/17 والذي يطلب بموجبه:

وضع إشارة الدعوى على صحيفة العقار رقم /1107/ تعلبايا العقارية وإعطاء القرار بإفراز العقار رقم /1107/ تعلبايا وقسمته عيناً وفقاً للقوانين المرعية الإجراء بعد أخذ مُوافقة المراجع الإدارية المُختصة وتدريك المُستدعى ضدهم الرسوم والنفقات كافة.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق وينوجب على المستدعى ضده المذكور أعلاه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاته على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل ابو عساف، تقدم المُستدعي: كميل سرياني بوكالة المُحامي انطوان سرياني باستدعاء رقم 2025/180 بوجه المُستدعى ضدهم: ورثة المرحوم كوستي جوزف بيطار وهم كارول وبولا ومارغو وكاتي وغسان وجوزف بيطار المجهولي محل الإقامة وبوجه غيرهم، يطلب فيه إزالة الشيوع في العقار /307/ سقي رشميا العقارية، على المُستدعى ضدهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهم يُعدّ كُل تبليغ إليهم بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار – الدائرة الإدارية المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المُكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
سمعان جرجس نادر	185833	RR195790423LB	2026/2/4	2026/2/17

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس الدائرة الإدارية
مايا الزين
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 54

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار – الدائرة الإدارية المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المُكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
سعد سعد الله الشامي	2779176	RR195789575LB	2026/1/15	2026/2/17
جرجس حنا أسعد	2779226	RR195789592LB	2026/1/15	2026/2/17
كامل انطوان درزي	789241	RR195789884LB	2026/1/15	2026/2/17

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس الدائرة الإدارية
مايا الزين
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 54

دعـــوة

بناء لمحضر اجتماع مجلس الإدارة تاريخ ٢٠٢٦/٤/٩، يدعو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية في دوما الأعضاء لاجتماع الجمعية العمومية الذي سيعقد يوم الخميس ٢٠٢٦/٥/١٤ الساعة 11,30 في مركز الجمعية الكائن في دوما وذلك لدراسة المواضيع التالية:

١- تصديق الحسابات والميزانيات
٢- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٣- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء الملازمين ولجنة المراقبة.

وإذا لم يكتمل النصاب تعقد جلسة ثانية يوم الأحد ٢٠٢٦/٥/١٧ الساعة ١١,٣٠ في نفس المكان.

أمين السر — رئيس مجلس الإدارة
جرجي نقولا المعلوف — أيلي عادل شاهين

غرفة التجارة والصناعة والزراعة
Chamber of Commerce Industry and Agriculture
في بيروت وجبل لبنان of Beirut and Mount-Lebanon

دعوة الهيئة العامة الى الإجتماع في جمعية سنوية
جلسة ثانية ـ ١١ أيار ٢٠٢٦

عملاً بأحكام المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ و٢١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ المعدل بالقانون ٢٤٦، وبأحكام المواد ٨، ٩، ١٠ و٢٢ من النظام الداخلي للغرفة، وإنفاذاً لقرار مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٧، والقاضي بدعوة المنتسبين إلى الغرفة الذين سددوا رسوم الإشتراك قبل ٢٠٢٦/٢/٢٨ إلى الإجتماع في جلسة ثانية للجمعية العمومية العادية، ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني في الإجتماع الأول للجمعية العمومية لغرفة التجارة الصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان المنعقد بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٤، يدعو رئيس مجلس الإدارة معالي الوزير محمد شقير المنتسبين إلى غرفة التجارة الصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان المسددين الرسوم المتوجبة عليهم قبل ٢٠٢٦/٢/٢٨ لحضور اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد للمرة الثانية في مقر الغرفة في الصنائع – بيروت في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الإثنين الواقع في ٢٠٢٦/٥/١١ وذلك للبحث وإقرار جدول الأعمال التالي:

١ – الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الغرفة خلال عام ٢٠٢٥ والتصديق عليه.
٢ – الاستماع الى تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية لعام ٢٠٢٥ والتصديق عليها وابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية الموقوفة في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٣ – المصادقة على مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٦.
٤ – أمور مختلفة.

تعتبر المناقشات في هذه الجلسة التي ستعقد للمرة الثانية قانونية بمن حضر وفقا لأحكام المادة ١٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ المعدل والمادة التاسعة من النظام الداخلي لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان. نرجو اعتبار هذه الدعوة موجهة الى كل منتسب سدد الرسوم المتوجبة عليه الى غرفة التجارة الصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان قبل ٢٠٢٦/٢/٢٨.

رئيس مجلس الإدارة
محمد شقير

الحرب الكونية ضد المقاومة

حين تخسر الإمبراطورية: حدود القوة الأميركية

كريم حدّاد

ليست الحروب الحديثة مجرّد مواجهات عسكرية تُحسم في ساحات القتال، بل هي اختبارات عميقة للقدرة على فهم العالم وإعادة تشكيله. وفي كثير من الأحيان، لا تُقاس نتائج الحرب بعدد الصواريخ التي أُطلقت أو المدن التي دُمّرت، بل بمدى قدرة الطرف الأقوى على تحويل تفوّقه العسكري إلى واقع سياسي مستقر. من هذا المنظور، تبدو الحرب الأميركية على إيران لحظة كاشفة، لا لانتصار القوة، بل لانكشاف حدودها. إنها حرب تُعلِن النصر في خطابها، لكنها تخسره في نتائجها.

منذ البداية، قامت هذه الحرب على تصوّر مبسّط وخطير في آن هو أن التفوّق العسكري الأميركي، بما يمتلكه من تكنولوجيا متقدّمة، وذكاء اصطناعي، وقدرة على الضرب عن بعد، كفيل بإعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط. هذا التصوّر ليس جديداً؛ فقد شكّل العمود الفقري لعدد من التدخلات الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة. غير أن ما تغيّر هو أن العالم لم يعد يستجيب لهذا النوع من القوة بالطريقة نفسها. لقد أصبح أكثر تعقيداً، وأكثر قدرة على امتصاص الضربات، بل وإعادة توجيهها.

كان الهدف المُعلن للحرب واضحاً: ترويض إيران، تقويض نظامها، ومنعها من الوصول إلى السلاح النووي. أهداف تبدو، للوهلة الأولى، متّسقة مع الخطاب الأميركي التقليدي حول الأمن والاستقرار. لكن ما حدث على الأرض يُظهِر فجوة هائلة بين الهدف والنتيجة. فالنظام الإيراني لم يسقط، بل أعاد ترتيب نفسه داخلياً، وتحوّلت مراكز القوة فيه نحو مؤسسات أكثر صلابة وأقل قابلية للتفكك. الحرس الثوري، الذي كان يُنظر إليه كإحدى أذرع النظام، أصبح في قلبه، لا كجهاز أمني فقط، بل كفاعل سياسي وعسكري واقتصادي مركزي.

هذا التحوّل الداخلي لا يمكن فصله عن سياق الحرب نفسها. فالأنظمة التي تتعرّض لتهديد وجودي تميل إلى الانكماش حول أكثر أجزائها صلابة، وإلى تهميش الأصوات الداخلية التي قد تدعو إلى الانفتاح أو التفاوض. بمعنى آخر، الحرب التي كان يُفترض أن تُضعِف النظام، ساهمت في تقويته، ليس بالضرورة شعبياً، بل بنيوياً. وهذا هو النوع الأخطر من القوة، لأنه لا يظهر في الشارع، بل في مؤسسات القرار.

أمّا على المستوى الإقليمي، فقد أدّت الحرب إلى نتيجة معاكسة تماماً لما كان يُفترض أن تحقّقه. بدل أن تتراجع إيران، وسّعت من أدوات ضغطها، خصوصاً عبر مضيق هرمز، أحد أهم الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي. لم تعد المسألة تتعلق بنفوذ غير مباشر عبر حلفاء أو جماعات مسلحة، بل بقدرة مباشرة على التأثير في تدفّق الطاقة، وبالتالي في الاقتصاد العالمي ككل. هذا التحوّل يعكس انتقالاً من نفوذ «شبكي» إلى نفوذ «بنيوي»، وهو ما يجعل المواجهة أكثر تعقيداً وخطورة.

لكنّ المفارقة الأكثر حدّة تتعلق بالملف النووي. فالحرب التي شُنّت تحت عنوان منع إيران من امتلاك سلاح نووي، قد تكون، في واقع الأمر، قد دفعتها خطوة إضافية في هذا الاتجاه. فالدولة التي تتعرّض لضربات عسكرية مكثّفة، وتدرك أن خصومها يمتلكون تفوقاً ساحقاً، تجد في السلاح النووي أداة ردع قصوى. هنا تتحوّل المعادلة: بدل أن يكون السلاح النووي خطراً يجب منعه، يصبح، في نظر الدولة المُستهدفة، ضرورة للبقاء.

هذه المفارقة ليست جديدة في تاريخ الحروب، لكنها تكتسب في هذه الحالة بعداً خاصاً، لأنها تكشف عن خلل في فهم طبيعة الردع نفسه. الردع لا يقوم فقط على القدرة على الضرب، بل على القدرة على إقناع الخصم بأن الضرب لن يكون ضرورياً. وعندما تفشل هذه المعادلة، يتحوّل الردع إلى سباق تسلح، لا إلى أداة استقرار.

غير أن الخسارة الأعمق لا تكمن فقط في فشل تحقيق الأهداف المُعلنة، بل في ما كشفته الحرب من حدود للقوة الأميركية نفسها. لعقود طويلة، كانت الولايات المتحدة تُقدِّم نفسها كقوة تجمع بين التفوق العسكري والشرعية الأخلاقية. لم تكن القوة تُمارس فقط، بل تُبرّر ضمن إطار من القيم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي. هذا الإطار لم يكن مجرّد زينة خطابية، بل كان جزءاً من آلية الهيمنة نفسها.

في هذه الحرب، بدا هذا الإطار وكأنه يتآكل. الخطاب الذي رافق العمليات العسكرية، والذي وصل في بعض الأحيان إلى حد التهديد بمحو دولة كاملة، كشف عن انزلاق نحو تصوّر للقوة لا يعترف بأي قيد. لم تعد المسألة تتعلّق بتطبيق القانون الدولي، بل بتجاوزه. ولم تعد الأخلاق تُستخدم لتبرير القوة، بل جرى التعامل معها كعائق أمامها.

هذا التحوّل له تداعيات عميقة. فالدول التي كانت ترى في الولايات المتحدة ضامناً للاستقرار، بدأت تعيد النظر في هذا الدور. ليس لأن القوة الأميركية تراجعت، بل لأن معناها تغيّر. القوة التي لا تُقيَّد بقواعد، تُصبِح، في نظر الآخرين، مصدر خطر، لا مصدر حماية. وهذا يدفع الدول، حتى الحليفة منها، إلى البحث عن بدائل، سواء عبر تعزيز قدراتها الذاتية، أو عبر تنويع تحالفاتها.

من هنا يمكن فهم التوتر المتزايد داخل المعسكر الغربي نفسه. فالحرب على إيران لم تكشف فقط عن حدود القوة الأميركية، بل عن حدود التحالفات التي قامت حولها. وعلى المستوى الاستراتيجي، تكشف هذه الحرب عن خلل بنيوي في التفكير الأميركي. هناك ميل متزايد إلى الخلط بين «القدرة على القتل» و«القدرة على الفوز». هذا الخلط يؤدي إلى قرارات تُعطي الأولوية للأثر الفوري للضربة، دون التفكير في تداعياتها الطويلة المدى.

الحرب لم تكن فقط خطأ في التنفيذ، بل خطأ في التصوّر. لقد انطلقت من فرضية أن العالم لا يزال قابلاً لإعادة التشكيل من خلال القوة العسكرية، وهي فرضية لم تعد صحيحة. العالم اليوم أكثر تعدّدية، وأكثر مقاومة لهذا النوع من التدخل. كل ضربة عسكرية لا تُنتِج فراغاً يمكن ملؤه، بل تُنتِج تفاعلات معقّدة، قد تكون أكثر خطورة من الوضع الذي كانت تسعى إلى تغييره.

الفشل في إيران، لا يعني نهاية القوة الأميركية، بل يشير إلى تحوّل في طبيعتها. القوة لم تعد قادرة على فرض نتائجها بنفس السهولة، ولم تعد تُترجم تلقائياً إلى نفوذ سياسي. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة أصبحت ضعيفة، بل يعني أن أدواتها لم تعد كافية بمفردها. القوة العسكرية تحتاج إلى أن تُستكمل برؤية سياسية، وبقدرة على بناء تحالفات قائمة على الثقة، لا على الإكراه.

في النهاية، يمكن القول إن الحرب على إيران ليست مجرّد فصل في صراع إقليمي، بل لحظة مفصلية في تاريخ النظام الدولي. إنها لحظة تُظهِر أن الهيمنة لم تعد تُقاس بما تملكه الدولة من أدوات، بل بقدرتها على فهم حدود هذه الأدوات. بهذا المعنى، لا يكون ترامب خاسراً لأنه لم يحقّق أهدافه فقط، بل لأنه كشف، من حيث لا يدري، أن القوة التي يُفترض أن تضمن الهيمنة، قد تتحوّل إلى أداة تكشف هشاشتها. وهذه هي المفارقة الكبرى: الإمبراطورية لا تخسر حين تُهزم، بل حين تكتشف أن أدواتها لم تعد كافية للانتصار.

الإمبراطورية تتراجع... وشعوب تقاتل وتصنع التاريخ

خالد بركات *

لم يعد الحديث عن تراجع الإمبراطورية الأميركية مجرّد تحليل أكاديمي يخضع لعلم المستقبليات كما كان الحال قبل عقدين، بل أصبح واقعاً تفرضه التحوّلات الميدانية وصمود الشعوب في مواجهة الهيمنة. وإذا كان ثمّة درس للتاريخ فإنه درس صعود وأفول الدول الكبرى التي تولد وتهرم وتموت، مثل البشر، فالإمبراطوريات ليست قدراً أبدياً. وقد سعت الولايات المتحدة بعد انتهاء «الحرب الباردة» إلى محاولات فرض نظام أُحادي القطب يقوم على التدخل العسكري المباشر والهيمنة الاقتصادية والإخضاع السياسي، بل خرج من يقول لنا إننا وصلنا إلى «نهاية التاريخ» إلا أن الولايات المتحدة تواجه اليوم تحدّيات كبرى وأزمة عميقة وحروباً في الداخل والخارج تهزّ أركانها وتؤسّس لمقدّمات انهيارها كقطب أوحد. فالثابت الوحيد في مجتمعات البشر يظل ديمومة الحركة، أي التدافع-الصراع-التطور.

لقد كشفت الحروب التي خاضتها واشنطن، وأداتها إسرائيل، من حرب العراق إلى الحرب في أفغانستان، حدود القوة العسكرية، حيث تحوّلت هذه الحروب إلى استنزاف طويل الأمد دون تحقيق الأهداف المُعلنة والسرية، بل أسهمت في تعزيز قوى المقاومة وتقويض صورة «القوة التي لا تُهزم». وبرغم «انتصار» الرأسمالية على المعسكر السوفياتي لم تهدأ عجلة العدوان، بل تضاعفت حروب أميركا ضد الشعوب بعد تسيّدها على العالم.

في المقابل، يتشكل عالم جديد على أنقاض الأُحادية القطبية، مع صعود الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية كبرى، وعودة روسيا كلاعب دولي مؤثّر، وتحفّز قوى إقليمية كبرى مثل إيران والهند وتركيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها، ما يعكس تحوّلاً في موازين القوة نحو نظام أكثر تعددية وأقل خضوعاً للإملاءات الأميركية. فضلاً عن نتائج الحرب العدوانية على إيران التي لم تأت رياحها وفق ما تشتهيه السفن الأميركية، بل ستخرج الجمهورية الإسلامية من هذه الحرب مصابة بالجروح، ولكن كقوة أساسية مركزية في غرب آسيا والعالم.

إنّ الوقائع أكثر حدّة ووضوحاً. فاستمرار حرب الإبادة في غزة، والدعم الأميركي المفتوح للعدو الصهيوني، كشفا للعالم الوجه العنيف الوحشي للهيمنة حين تفقد قدرتها على فرض السيطرة ولو عبر التدمير الشامل. في الوقت ذاته، سقطت مقولات الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الغربية، وكشفت حقيقة أنّ المواجهة مع إيران وحلفائها لا تحسم الصراع، وأن للقوة حدوداً، والتفوّق العسكري لا يعني القدرة على تحقيق أوهام «الانتصار الساحق» و«النصر الحاسم».

إنّ صورة إسرائيل، وفي القلب منها العلاقات الأميركية الإسرائيلية، أصبحت مؤشراً إلى تراجع الإمبراطورية ومحط تشكيك في الداخل الأميركي، بعد أن كانت من مسلّمات السياسة الأميركية والأوروبية. هذه العلاقة أصبحت في أسوأ أوضاعها، ولن يكون سهلاً ترميم صورة أميركا، ولا صورة الأنظمة العميلة التابعة للمركز الإمبريالي والتي أصبحت هي الأخرى مكشوفة أمام شعوبها، كما لم يعد في وسع الدول الصغيرة الرهان على حماية أميركية أو التلطّي خلف مشاريع التطبيع مع كيان العدو.

فما يجري من صراع مع إيران شكّل لحظة كاشفة لانكسار وهم السيطرة المطلقة. فالقوة لا تُقاس فقط بحجم الترسانة العسكرية، بل باتت ترتبط بعوامل أعمق، في مقدّمتها حقائق الجغرافيا ومجرى التاريخ والجبهة الثقافية وتوافر الإرادة السياسية والتنظيم. تجلّى ذلك بوضوح في «أزمة مضيق هرمز» الذي يشكّل شرياناً حيوياً لنحو 20% من الطاقة العالمية، حيث تحوّل إلى عنصر ضغط استراتيجي قادر على إرباك الحسابات الدولية دون إطلاق رصاصة واحدة. الأمر الذي يذكّر بحرب فييتنام ومعركة السويس 1956 ونتائجها الاستراتيجية بالنسبة إلى مصر، إذ يمكن للقوى الاستعمارية أن تربح كل معركة عسكرية غير أنها في نهاية الأمر ستخسر الحرب.

إلى جانب ذلك، برز عامل لا يقلّ أهمية: تعميق الوحدة الشعبية والمشاعر القومية والثقافية والدينية في مواجهة الغزو، وهذه كلها أسلحة تضاف إلى ميادين القتال، فعلى الرغم من التباينات السياسية تجاه النظام الإيراني، أظهر الرأي العام تماسك جبهة الداخل، وكذلك على مستوى العديد من الشعوب والبلدان الإسلامية حيث ظهر تعاطف واسع مع إيران في مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية، ما يعكس أن الصراع لم يعد محصوراً بين دول وجيوش، بل بات يمتدّ إلى وعي الشعوب واصطفافها. فالأمم التي تبحث عن حماية مقدّراتها واستقلالها الناجز تستعيد أسلحة الجغرافيا والتاريخ وتدرك أن عليها الصمود والصبر إن أرادت أن تبقى وتنتصر.

وفي موازاة ذلك، تتسع التناقضات داخل معسكر الحلفاء أنفسهم، حيث لم تعد القوى الغربية، وخاصة في أوروبا، قادرة على الانخراط الكامل في السياسات الأميركية دون حسابات متعارضة، ما يكشف تصدّعات داخل المنظومة الغربية التي قادت النظام الدولي لعقود.

لم تدخل هذه الدول «الحرب المباشرة» ضد إيران، ليس لأنها انحازت إلى العدالة، وما يُسمى القانون الدولي بقدر ما انحازت إلى مصالحها أولاً، لم يعد من مصلحة أوروبا وكندا وضع كل بيضهما في السلة الأميركية. داخلياً، تتآكل الولايات المتحدة بفعل أزماتها البنيوية: استقطاب سياسي حادّ، أزمات اقتصادية واحتقان اجتماعي، وتراجع الثقة بالمؤسسات. وهذه ليست مجرّد أزمات عابرة، أو مشكلة إدارة وحسب، بل تعبير عن خلل أعمق في النظام الرأسمالي ذاته. فالولايات المتحدة اليوم تعاني من تفاقم الدين العام الذي وصل إلى 39 ترليون دولار. وما الحديث عن قوة الاقتصاد الأميركي سوى وهم يحاول البعض تسويقه. إنّ الهوة بين طبقة الـ 1% الحاكمة وعموم المجتمع تتسع وتكبر في وتيرة غير مسبوقة، وتتعرّض «الطبقة الوسطى» لسقوط في قاع السلم الطبقي الاجتماعي دون توفّر شبكة حماية.

ورغم استمرار تفوّقها العسكري والمالي، تعجز الولايات المتحدة في فرض إرادتها. فمعايير القوة لا تقاس فقط بالسلاح، بل بقدرة المشروع السياسي على إنتاج وتجديد شرعيته وقواه ومؤسساته، وهي شرعية زائفة تتآكل تحت وقع الحروب والمجازر وسطوة البنوك والشركات الكبرى العابرة للحدود ومنظومة التقنية الجديدة التي تدفع بملايين العمال إلى الفقر والشارع والعراء.

إن ما يجعل قوى مثل «حزب الله» و«حماس» و«أنصار الله»، وغيرها من القوى العربية والإسلامية التي تواجه المشروع الأميركي-الصهيوني، تحظى بحضور دولي متزايد وتكتسب حاضنة شعبية أممية، هو قدرتها على تقديم نماذج ثورية حيّة تؤكد أن الشعوب قادرة على المواجهة والصمود، رغم اختلال موازين القوة.

إنّ ما نشهده من تراجع لقوى الاستعمار ليس سقوطاً مفاجئاً، بل نتيجة حتمية لتراكمات مسار التآكل التاريخي لإمبراطورية المال التي قامت على أنقاض السكان الأصليين والشعوب، وتواجه مقاومة وصعود قوى جديدة. وبينما تحاول واشنطن إبطاء هذا التراجع عبر التصعيد والمزيد من التوحّش في الداخل والخارج، فإنّ ملامح عالم جديد تتشكّل، وفي هذا السياق، لا يعود السؤال: هل تتراجع الإمبراطورية الأميركية؟ بل: كيف تعيد الأمم صياغة موازين القوة والنظام العالمي الجديد ما بعد الإمبراطورية الأميركية؟

* كاتب فلسطيني

حربٌ بلا تحالفات: خروجٌ أكثر التباساً من الدخول

ورد كاسوحة *

تدشين مسار منفصِل للتفاوض بين لبنان وإسرائيل، في سياق كُمون الصراع العسكري المباشِر بين الولايات المتحدة وإيران، لا يعكِس في الحقيقة صورة واضحة عن التحوّلات التي أعقبت الحرب وانتهاء الأعمال القتالية المباشرة. محاولة فَرْض نتائج جزئية لم تتحقّق في الحرب نفسها، عبر التفاوض في ساحة فرعية (على أهميتها القصوى)، تبدو بمثابة هروب من مأزق الانسداد الحاصل في الجبهة الرئيسية المتمثّلة في إيران ومضيق هرمز.

أبرز ملامح الانسداد ذاك هو مضاعَفة الولايات المتحدة الحصار على إمدادات النفط والغاز عبر المضيق، بذريعة منع إيران من فرض رسوم عبور على الناقلات النفطية والغازيّة العابرة له، وحتى لا يكون الرفض الإيراني للشروط الأميركية الـ15 على طاولة المفاوضات بلا قيود، مع تعطّل إمكانية الضغط على إيران عسكرياً عقب انتهاء الحرب وصعوبة العودة إليها بوتيرة التصعيد ذاتها حتى أميركياً.

ما أعقَبَ هذه المحاولة الأميركية المزدوَجة لاحتواء العجز عن تحقيق أهداف الحرب، لم يكن مجرّد فوضى محسوبة، بحيث يستمرّ التفاوض تحت سقف من الإجراءات الملاحية التقييدية التي تعوّض عن غياب الردع العسكري المباشر، بل كذلك مزيد من التصدّعات في المعسكر المؤيّد للحرب، على هشاشته ومحدودية المنخرطين فيه غربياً.

التصعيد في جنوب لبنان المرافِق لعسكرة التفاوض عبر حصار المضيق، تسبَّب بتعقيداتٍ جديدة للجهود الأميركية في حشد الحلفاء عبر الأطلسي، إذ بالإضافة إلى الفتور الفرنسي البريطاني والحياد الألماني، برَزَ توتّرٌ شديد في العلاقة مع إيطاليا، التي ترأسُ حكومتها السياسية اليمينية المحافِظة وأحد أقرب الحلفاء الشخصيين إلى دونالد ترامب جورجيا ميلوني.

الموقِف الإيطالي المنتقِد لجرائم إسرائيل في لبنان، أُضيف إلى التبرُّم الشخصي لميلوني من انتقادات ترامب لبابا الفاتيكان على خلفية الاعتراض الذي أبداه على سقوط ضحايا مدنيين في الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران. صحيح أنّ وزن إيطاليا الجيوسياسي ليس مساوياً لدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، والتي أخذت بدورها مسافة من الطريقة التي أُديرت بها الحرب أميركياً، لكنّ الإضافة هنا تمثّلت في صدور اعتراض من داخل المعسكر اليميني المتطرّف نفسه، الذي يقوده ترامب على مستوى العالم، منذ وصوله إلى الحكم في ولايته الثانية. والحال أنّ ما يصدر عن سياسيّي هذا المعسكر أو تياراته بخصوص الحرب لا يكاد يشذّ عن الاتجاه العامّ لليمين الأميركي، باستثناء ما أبداه «حزب البديل من أجل ألمانيا» من اعتراض رمزي، في سابقة هي الأولى من نوعها، على مستوى أحزاب أقصى اليمين في العالم.

التقاطُعات التي حَصَلت بين المواقف الاعتراضية لإيطاليا، على جبهتي إيران ولبنان، عوّضت عن غياب الوزن الجيوسياسي الفعلي لروما في ميزان القوى الخاصّ بالتوازنات الفعليّة داخل القارّة الأوروبية، فبدَت المواقف الصادرة عن حزب أقصى اليمين الحاكم فيها وكأنها امتداد، في سياق المتغيّرات التي أفضت إليها الحرب، للجذرية السياسية التي أظهرها اليسار الحاكم في إسبانيا قبيل الحرب وخلالها، في رفضه للمقاربة الأميركية الإسرائيلية بمجملها. هذا التقاطُع بين اليمين واليسار داخل أوروبا، في مواجهة السياسات الإمبريالية الأميركية، لا يبدو عابراً، حتى حين لا يجلّي موقفاً متماسكاً بوضوح، بل يظهر كتعبير إضافي عن تعثّر حصول الولايات المتحدة على إجماع سياسي حول الحرب، بما في ذلك لدى أقرب حلفائها حزبياً داخل أوروبا.

هذا يضيف إلى العزلة المضروبة حول السياسات الأميركية في هذه الحرب أبعاداً جديدة، فالنتائج التي أفضت إليها، على مستوى الإضرار بإمدادات النفط والغاز عبر المضيق، جعلَتها فعلياً، ليس فحسب خارج إطار أيّ تحالف سياسي أو غطاء إقليمي أو دولي، إسلامي أو غربي، بل كذلك بدون حلفاء، حتى على مستوى الأطر الثنائية التي صِيغت سابقاً لتسويغ سياسات الرسوم الجمركية وإيجاد ذرائع لها. وهنا يمكن الاستشهاد مجدّداً بإيطاليا، كون رئيسة الوزراء ميلوني التي هاجَمها ترامب أخيراً، بسبب تضامُنها مع البابا ليون الرابع عشر، كانت من السياسيين القلائل الذين استطاعوا، بحكم علاقتهم الوثيقة بالرئيس الأميركي، الخروج من مأزق الرسوم الجمركية المفروضة على معظم دول العالم، باتفاقية ثنائية جنَّبَت إيطاليا الكلفة الباهظة لتصدير منتجاتها إلى السوق الأميركية.

> حصولُ تراكُمٍ في الخسائر المتّصلة بالعلاقات مع الحلفاء عبر الأطلسي، حتى أولئك المتحدّرين من إرث يميني مشترك مع إدارة ترامب، ليس من الأمور التي يمكن المرور عليها بخفّة لدى معاينة النتائج التي أفضت إليها الحرب

حصولُ تراكُمٍ في الخسائر المتّصلة بالعلاقات مع الحلفاء عبر الأطلسي، حتى أولئك المتحدّرين من إرث يميني مشترك مع إدارة ترامب، ليس من الأمور التي يمكن المرور عليها بخفّة لدى معاينة النتائج التي أفضت إليها الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ذلك أنّ الإدارة الفعلية للحرب اقتصَرَت على العلاقة الوثيقة مع إسرائيل، وخَلَت تماماً من أيّ تحالفات مع الغرب الذي شاركته الولايات المتحدة معظم حروبها السابقة حتى شكلياً. هذا بالإضافة إلى الكيفية التي تمّ عبرها الخروج من الحرب، إذ حصلت بطريقة لا تقلُّ إخفاقاً وكارثيةً عن الدخول إليها بدون تحالفات، وذلك عبر استخدام ورقة التفاوض في باكستان لمضاعفة الحصار على إمدادات النفط والغاز، وإيكال إسرائيل مهمّة متعذّرة، قوامُها جباية ثمن مرتفع من لبنان، لم يكن ممكناً أخذه عبر الحرب، فكيف بعملية تفاوض منزوعة الأسنان، ولا تتوافر على أي عناصر قوّة فعلية لإسناد الموقف الرسمي، الضعيف أساساً، والمنفصِل عن الميدان، على نحو كامل ومُسبَق!

* كاتب سوري

الخليج والحرب على إيران: سقوط وهم الأمن المُستورد!

يوسف وهبي

في فلسفة التاريخ، تسقط الممالك ليس حين يضعف جيشها، بل حين تظن أن أمنها يُستورد في صناديق خشبية من وراء البحار. كان الخليج، لعقود، يعيش على هذه الأسطورة، أن الحماية سلعة تُشترى بالدولار، وأن حامل هذه السلعة هو الأميركي الذي لا ينام.

لكن اليوم، والغبار يعلو سماء المنطقة، ووعود واشنطن تتساقط كأوراق الخريف الجافّة، نستيقظ على حقيقة مرة: ما يحدث في الخليج ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو انهيار كامل لمنظومة الوهم الكبير التي صُدّرت إلينا بعناية فائقة. وإلى جيل الشباب، الذين يبحثون عن الحقيقة خلف ضجيج الشاشات المضيئة، أقول: هل تساءلتم يوماً لماذا تملك دولنا أحدث الطائرات وأضخم القواعد العسكرية، ومع ذلك تبدو مكشوفة الظهر في كل مواجهة حقيقية؟

لنتخيّل معاً مشهداً درامياً: صحراء شاسعة، قواعد عسكرية حديثة تضيء لياليها كعيون ناطحة السحاب، وطائرات تحلّق في السماء كأنها طيور حديدية لا تُقهر. ثم تأتي لحظة الاختبار، فتتوقف كل هذه الآلات عن العمل. ليس عطلاً ميكانيكياً، بل هو عطل في الإرادة.

لسنوات طويلة، بيعت لحكام الخليج خرافة كبرى، أن الأمن يُشترى بالدولار، وأن المظلة الأميركية هي السقف الذي لن يسقط أبداً. لكن اليوم، ونحن نرقب غبار المعارك ونصغي إلى دوي القنابل من بعيد، نكتشف أن تلك المظلة كانت مثقوبة منذ البداية. التريليونات التي تدفّقت من خزائن الخليج لم تكن سوى استثمار في حارس لا يحمي إلا نفسه، أو بالأحرى، لا يحمي سوى المدلّل الإسرائيلي.

ألم تلاحظوا أن واشنطن، ببراعتها المعتادة في التزييف، حاولت أن تُظهِر دول الخليج كشركاء في نصر مزعوم؟

لقد وزّعت على أولئك الشركاء أدواراً ثانوية في فيلم أميركي صرف، محاولةً ترميم معنوياتهم المنهارة. لكنّ الحقيقة تؤكدها الوقائع. فالنصر الوهمي الذي تتغنى به أميركا مفضوح أمام العالم أجمع، وأمام أبناء الخليج بشكل خاص، الذي يرى بأمّ عينيه تهاوي القواعد المدجّجة بالعتاد، والتي لم تملك القدرة أو حتى الرغبة في حماية عاصمة خليجية واحدة من التدمير أو الانكسار.

هنا يأتي سؤال الخليج الأصعب: كيف وصلنا إلى هذا المأزق؟ الجواب بسيط ولكنه موجع: لأن الإرادة الخليجية سُلِّمت للسلطة الأميركية التي لا تعترف إلا بمصالح تل أبيب. لقد تحوّلت الهيبة التي بُنيت على آبار النفط إلى رماد، بعدما تبيّن أن الشريك الأميركي لا يرى في حلفائه سوى شركاء نصر وهمي، يصلحون كغطاء إعلامي لإخفاقاته الاستراتيجية.

> لسنوات طويلة، باعوا حكام الخليج خرافة أن الأمن يُشترى بالدولار، وأن المظلة الأميركية هي السقف الذي لن يسقط أبداً

نحن الآن أمام خريطة جديدة تماماً. إننا نشهد نهاية الدور الريادي لبعض دول الخليج في المنطقة. لقد كسرت أميركا هيبتها بأسلوب صامت لكنه قاتل، حين أصرّت على توريطها في شراكة حرب لا تجرؤ على نفيها، ولا تملك أدوات إدارتها.

هذا الانكسار ليس سياسياً فقط، بل هو بنيوي وهيكلي. انتهت دولة الإمارات المتحدة التي كنا نعرفها كدولة استقطاب مالي واستثماري، بعد أن صار أمنها معلّقاً بخيط عنكبوت أميركي. انتهت مملكة البحرين التي ظنت يوماً أن الأسطول الخامس هو قدرها المحتوم وحصنها المنيع. أمّا المملكة العربية السعودية، فقد فقدت مكانتها كصاحبة الكلمة الفصل. وانكسرت طموحات دولة قطر، وطاشت بوصلة دولة الكويت في بحر من التحوّلات المتسارعة لا تعرف له شاطئاً، دون أن ننسى في المقابل أن إسرائيل انتقلت من مرحلة الحلم بإسرائيل الكبرى إلى العمل للمحافظة على وجودها.

لكن في خضمّ هذا الخريف الخليجي، بدأت بذور ربيع جديد في الظهور. نحن الآن في مخاض مرحلة جديدة، مرحلة لا ترسمها الخطابات الرنانة، بل ترسم مسارها نتائج الميدان وطاولات المفاوضات التي تُعقد في عواصم غير تقليدية، مثل باكستان، حيث تجلس الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران بعد حرب طاحنة لتحسما أمر المنطقة.

في هذا المشهد الضبابي، يبرز تحالف جديد وهو الرباعي الإقليمي. هذا التحالف الذي تقوده باكستان بقوتها النووية وعمقها الاستراتيجي، ويضم تركيا ومصر والسعودية، يمثّل طوق النجاة الأخير للسعودية تحديداً بعد أن ضعف دورها جرّاء الحرب على إيران. إنه ليس بالضرورة تحالفاً عاطفياً، بل ضرورة فرضتها الحاجة إلى التوازن في مواجهة الصعود الإيراني وحماية من الجنون الإسرائيلي.

وهنا تكمن المفارقة الأكبر: موقع السعودية داخل هذا الحلف لم يعد موقع الدولة القائدة الآمرة التي اعتدناها، بل الطرف الطائع الذي أدرك أخيراً أن لغة العنجهية لم تعد تُصرف في سوق السياسة الدولية. ولعل هذا ما جعل خطاب هذه الرباعية يبدو متّزناً، منطقياً، هادئاً، وخالياً من لوثة التعالي التي ميّزت السياسة السعودية لسنوات. إنه تواضع قسري، ولكنه في هذه الحالة، تواضع منقذ.

الدرس الأكبر الذي ينبغي أن تعيه دول وشعوب المنطقة اليوم، هو أن الحماية لا تأتي من تحت هيمنة الأميركي. القيمة والوزن والردع الحقيقي ضد الأطماع الإسرائيلية لن تتحقق إلا بخطاب المنطق مع الجار الإيراني، وببناء تحالفات إقليمية قائمة على المصالح المشتركة، لا على التبعية العمياء.

طالما بقيت دول الخليج تراهن على الإرادة الأميركية، وتُبقي قرارها رهينة لصندوق انتخابي في واشنطن أو نزوة سياسي في البيت الأبيض، فستظل بلا دور وبلا قيمة. مجرّد قطع شطرنج في لعبة كبرى لا تبالي بمصيرها.

المنطقة تتغيّر بسرعة الصاروخ. ومن لا يملك اليوم شجاعة المراجعة والتحرر من أوهام الحماية الأجنبية، سيجد نفسه وحيداً في مواجهة عواصف التاريخ. الحكمة الآن تقتضي أن نبني جسورنا بأيدينا، لا بأموالنا التي تذهب لخدمة عدونا. فنحن نملك المال، نملك الموقع، نملك الإرادة، لكن علينا فقط أن نستعيد هذه الإرادة ممن استعاروها بلا إذن.

حان وقت الاستيقاظ، الخريف يقترب من نهايته، والشتاء قادم. والذكي من يستعدّ لربيع جديد يُصنع هنا، في عواصمنا، وليس في واشنطن؟

الحرب الكونية ضد المقاومة

عودة الأنظار إلى باكستان
أميركا - إيران: «شدّ حبال» قبيل الجولة الثانية

في موازاة استمرار الحصار الأميركي لموانئ إيران، وظهور تسريبات عن نية واشنطن إرسال آلاف الجنود الإضافيين إلى الشرق الأوسط، وتهديد طهران، في المقابل، بتصفير التجارة البحرية في المنطقة، في تلميح إلى إغلاق مضيق باب المندب، انطلق جهد باكستاني مكثّف بشخص قائد الجيش، الجنرال عاصم منير، الذي زار العاصمة الإيرانية، أمس، ورافقت خطوته تقارير عن إمكانية تمديد الهدنة أسبوعين إضافيين، واستئناف المفاوضات للتوصل إلى حلّ للصراع.

وحمل الجنرال منير الذي يُعتبر الشخصية الرئيسة في الوساطة الباكستانية، بفعل علاقته بالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من جهة، وقيادة «الحرس الثوري الإيراني»، من جهة أخرى، رسالة أميركية إلى إيران، وبحث مع المسؤولين فيها إمكانية دخول جولة جديدة من المفاوضات، قالت قناة «جيو» الباكستانية إن من المرجّح عقدها الأسبوع المقبل في إسلام آباد، مضيفة أنه تمّ إصدار توجيهات لضمان الجاهزية اللوجستية والأمنية لاستضافة المحادثات.

وفي مقابل التقييمات الأميركية المتفائلة إزاء استئناف المفاوضات، بدت إيران أكثر حذراً؛ إذ أفادت وكالة «تسنيم»، نقلاً عن مصدر، بأن قرار حسم جولة المفاوضات المقبلة لا يزال في انتظار تقييم لقاء قائد الجيش الباكستاني مع المسؤولين في طهران. وكان أكد مصدر إيراني آخر، للوكالة نفسها، أن «على واشنطن الالتزام بإطار منطقي للمفاوضات وعدم عرقلتها»، معتبراً أن «وقف إطلاق النار في لبنان يعدّ عاملاً إيجابياً لقرار إيران بشأن الجولة المقبلة من المفاوضات».

وإذ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، بدوره، أن تبادل الرسائل مع واشنطن مستمرّ منذ عودة الوفود من إسلام آباد، فإنه رفض تأكيد أيّ تفاصيل تحدّثت عنها وسائل إعلام غربية بشأن المفاوضات، مجدّداً موقف طهران حول استعدادها للتفاوض على مستوى تخصيب اليورانيوم، من دون أن تتخلّى عن حقها في التخصيب.

وعلى المقلب الأميركي، أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن «المفاوضات المقبلة مع إيران ستكون على الأرجح في إسلام آباد، وهي الوسيط الوحيد»، مضيفاً أن واشنطن «تشعر بارتياح إزاء فرص التوصل إلى اتفاق. وهناك بالفعل مناقشات جارية بشأن احتمال إجراء محادثات مباشرة مع إيران». لكن المتحدث وصف التقارير التي تفيد بطلب بلاده رسمياً تمديد وقف إطلاق النار بأنها غير صحيحة. وكان نسب موقع «أكسيوس» الأميركي إلى مسؤولين أميركيين، أن «الولايات المتحدة وإيران تقتربان من التوصل إلى اتفاق إطاري لإنهاء الحرب»، مستدركاً - نقلاً عن المسؤولين أنفسهم - بأن «التوصل إلى اتفاق ليس مضموناً نظراً إلى خلافات جوهرية بين طهران وواشنطن».

ومن جهته، كرّر ترامب تصريحاته الموجّهة، معتبراً، في حديث مع «فوكس بزنس»، أن «الإيرانيين يرغبون بشدة في إبرام صفقة»، مضيفاً أن «الحرب بين الولايات المتحدة وإيران قريبة جداً من نهايتها، لكننا لم ننتهِ بعد وسنرى ما سيحدث». وقال إن «الحصار البحري الذي فرضناه على إيران مذهل للغاية. وردّ فعل الإيرانيين على الحصار البحري إدراك منهم بأننا قد سحقناهم تماماً». كما ادّعى أن «القادة الموجودين حالياً في إيران يمثّلون نظاماً جديداً، وهم عقلانيون إلى حدّ كبير مقارنة مع سابقيهم»، مشيراً إلى أنه «إذا لم توافق إيران على التخلّي عن الطموح النووي فلن نبرم أيّ اتفاق معها». وأعلن ترامب، كذلك، أنه طالب الرئيس الصيني، شي جينبينغ، بالتوقّف عن دعم إيران عسكرياً وإرسال أسلحة إليها، وأن الأخير ردّ على طلبه بأن بلاده لا تقدّم أسلحة لطهران.

إيران تهدّد بإغلاق باب المندب إن استمر الحصار على موانئها

وفي خضمّ تلك التصريحات المتضاربة، ورغم استمرار الجهود الدبلوماسية، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» نقلاً عن مسؤولين أميركيين، أن «البنتاغون» سيرسل نحو 6 آلاف جندي إضافي على متن حاملة طائرات وسفن مرافقة، إلى الشرق الأوسط في الأيام المقبلة (على أن يصلوا نهاية الشهر الجاري)، وذلك بهدف الضغط على إيران للتوصل إلى اتفاق. أيضاً، أعلنت «القيادة المركزية الأميركية»، في بيان، أن «أي سفينة لم تتمكّن من تجاوز القوات الأميركية خلال الساعات الـ48 الأولى من الحصار»، مضيفة أن «9 سفن امتثلت لتوجيهاتنا بعودة أدراجها إلى ميناء إيراني أو منطقة ساحلية».

وفي المقابل، هدّد قائد مقر «خاتم الأنبياء» للعمليات الحربية الإيرانية، الجنرال علي عبداللهي، أمس، بإغلاق مضيق باب المندب وتصفير التجارة في المنطقة إذا واصلت الولايات المتحدة حصارها المفروض على إيران، وضايقت حركة السفن وناقلات النفط الإيرانية. وبحسب التلفزيون الإيراني، قال عبداللهي إنه «إذا استمرّت الولايات المتحدة في حصارها البحري غير القانوني ضدّ إيران في المنطقة، وخلقت حالاً من انعدام الأمن للسفن التجارية وناقلات النفط الإيرانية، فإن هذا الإجراء الأميركي سيكون مقدّمة لخرق وقف إطلاق النار»، متوعّداً بأن القوات المسلحة الإيرانية «لن تسمح (بناءً على ذلك) باستمرار أيّ صادرات أو واردات في منطقة الخليج وبحر عُمان والبحر الأحمر». لكن وكالة «رويترز» ذكرت، مساء أمس، أن «إيران قد تنظر في السماح للسفن بالإبحار عبر الجانب العماني من مضيق هرمز»، في مقابل تلبية الولايات المتحدة لجزء من مطالبها.

(الأخبار)

وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، مستقبلاً قائد الجيش الباكستاني في مطار طهران (هنّ الويب)

مفعول عكسي للحصار
إيران لا تضيّع أوراقها

يحيى دبوق

من المرجّح أن تعود إيران إلى طاولة المفاوضات بعد جولات من الأخذ والردّ عبر وسطاء مع الجانب الأميركي. غير أنها، هذه المرّة، ستعود من موقع تفاوضي أقوى ممّا كانت تشغله قبل اندلاع الحرب، بل وأقوى بكثير ممّا وصلت إليه قبل فرض الحصار الأميركي على موانئها. ويعود التحسّن في المكانة هذا، إلى مزيج من الصبر الاستراتيجي، والقدرة على امتصاص الصدمات، وتحمّل التكاليف الباهظة، بالإضافة إلى شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية التي منحت الجمهورية الإسلامية هامشَ مناورة أوسع ممّا توقعه خصومها في الولايات المتحدة.

وإلى جانب تلك الأوراق، راهنت إيران على نقاط الضعف الاقتصادية والسياسية التي تعانيها إدارة الرئيس دونالد ترامب، وتقلّص الخيارات الفعّالة المتوافرة بين يديها. ويبرز، في هذا السياق، الحصار الأميركي على مضيق هرمز، والذي يبدو ضاغطاً على الولايات المتحدة نفسها أكثر ممّا هو على خصومها. وفي حين يلهث ساكن البيت الأبيض بحثاً عن مخرج سريع من شأنه إنهاء التوتر في المضيق وتهدئة الأسواق المحلية، تتعامل طهران مع الحصار بصبر محسوب، مدركة تماماً أن استعجال عدوّها، بدوافع انتخابية واقتصادية، يمثّل بذاته ورقة رابحة يمكن استثمارها لتعظيم المكاسب الممكنة قبل العودة إلى طاولة التفاوض.

وهكذا، بدلاً من عزل إيران أو خنق إيراداتها، أسهم الحصار الأميركي الأحدث، أي الحصار، الذي طُرح تحت شعار «الضغط الأقصى»، في تعميق الأزمات الاقتصادية العالمية والأميركية، وذلك عبر ضرب الخاصرة الرخوة لواشنطن، المتمثّلة في استقرار أسواق الطاقة. فكلّ يوم يمرّ على استمرار التوتر في مضيق هرمز يرفع أسعار الطاقة، ويضغط مباشرة على المستهلك الأميركي، وهو ما يضع ترامب تحت ضغط داخلي متزايد - بعدما دخل المعركة من دون إدراك كامل لتداعياتها ويستحثّه الآن لإيجاد مخرج ينهي الفصل العسكري من المواجهة من دون الاعتراف بالفشل الاستراتيجي. وإذ تدرك إيران هذا المأزق الأميركي جيداً، فهي تعمد إلى تأخير منح ترامب المخرج المطلوب، مستفيدة من حقيقة أن عامل الوقت يلعب لصالحها، وأن الصبر الاستراتيجي أصبح في هذه المرحلة سلاحاً أفتك من الصواريخ.

ويعكس المشهد المتقدّم تحوّلاً جوهرياً في طبيعة الصراع، الذي لم يعُد محكوماً بميزان القوة التقليدي عبر انتصار عسكري ساحق أو تفوق ميداني، إنما بقدرة كلّ طرف على إدارة تكاليف الاستنزاف. كما تبرز، هنا، مفارقة جيوسياسية أحبطت سريعاً الهدف الأساسي من خيار الحصار الأميركي، عنوانها الترابط الاقتصادي بين إيران والصين، والذي يحول عملياً دون تحقيق فعالية ذلك الخيار. فإلى جانب كشفه محدودية السيناريوات العسكرية الأميركية في مواجهة إيران، يتمثل أبرز التداعيات غير المباشرة لهذا المسار، بدفع جهات دولية وازنة إلى التدخل بآليات اقتصادية ودبلوماسية غير مباشرة، بما من شأنه تعزيز موقع طهران ومضاعفة العراقيل أمام واشنطن.

وتُعدّ الصين في طليعة تلك الجهات؛ إذ تستحوذ على نحو 90% من الصادرات النفطية الإيرانية، مما يجعل أيّ حصار بحري على إيران ضربة مباشرة لأمن الطاقة الصيني وسلاسل إمداده الحيوية. وبذلك، يتحوّل الحصار على الجمهورية الإسلامية، عملياً، إلى ضغط غير مباشر على المصالح الصينية

> **العودة المحتملة إلى طاولة المفاوضات لا تعني بالضرورة نهاية الأزمة**

الحيوية، وهو ما لا يمكن بكين أن تتغاضى عنه، أو تتحمّل التبعات الاقتصادية المتولّدة من جرائه.

مع ذلك، لم تذهب الصين نحو مواجهة صريحة، بل اتجهت إلى تحوّل تدريجي من موقع المراقب الحيادي إلى دور أقرب إلى الضامن الاستراتيجي لاستمرار التدفق الاقتصادي الإيراني. ففي الأسابيع الأولى، اكتفت الدبلوماسية الصينية بالبيانات الروتينية والدعوة إلى ضبط النفس، لكنّها مع تصاعد التهديد لإمدادات النفط إليها، بدأت في إعادة حساباتها الاستراتيجية، مترقّبةً الخطوة الأميركية التالية، خصوصاً في ما يتعلّق بالتعامل مع ناقلاتها النفطية، ومحاولةً اختبار مدى استعداد واشنطن للمخاطرة بمواجهة غير محسوبة العواقب.

عملياً، يصعب أن يكون الحصار البحري فعّالاً أو قابلاً للاستمرار من دون منع السفن الصينية من نقل النفط الإيراني، وهو ما ينطوي على مخاطر غير محسوبة لواشنطن، في ظلّ انشغال الأخيرة بمنافسة استراتيجية أوسع مع بكين، تقتضي في جانب منها مهادنتها ومنع تحول التحدّي الذي تمثّله إلى صراع مباشر. لذلك، فإن الانزلاق الأميركي إلى مواجهة بحرية مباشرة مع الصين يبدو خياراً استراتيجياً مرتفع الكلفة وغير مجدٍ في هذه المرحلة، وربما هو مضرّ أيضاً بالمصالح الأميركية، وتلك الشخصية لترامب.

في ضوء ذلك، يجد الأخير نفسه محاصراً وسط معادلة معقّدة: بين رغبته في السيطرة الكاملة على المضيق وخنق الصادرات الإيرانية، وبين الحفاظ على مسار الحوار الاقتصادي مع الصين وتجنّب انهيار الأسواق المحلية. وإذ تكشف هذه المعادلة هشاشة الحسابات الأميركية منذ انطلاق الحرب وعزلة الولايات المتحدة الاستراتيجية المتزايدة، فهي تهدّد بجذب أطراف إقليمية ودولية جديدة إلى دائرة المواجهة.

في ظلّ هذه المعطيات، ورغم أن العودة إلى طاولة المفاوضات تبدو مرجّحة، لكنّها لا تعني بالضرورة نهاية الأزمة. فالمسار التفاوضي أظهر بوضوح أن الخلافات الجوهرية حول البرنامج النووي، والآليات الضمانات، وفترات تجميد التخصيب، لا تزال عميقة ومعقّدة، الأمر الذي يجعل أيّ اتفاق يُفرض، تحت ضغط الاستعجال الأميركي، هشاً وعرضة للانهيار مع أول متغيّر سياسي أو عسكري. وعليه، قد يؤدي أي احتكاك ميداني أو سوء تقدير في ردّ الفعل إلى إعادة إشعال فتيل المواجهة من جديد، خاصة في ظلّ وجود شخصية قيادية تميل إلى الاندفاع واتخاذ وجود قرارات ارتجالية عندما تشعر بفقدان السيطرة.

طهران مصرّة على ربط الملفات
كيف ستردم «فجوة لبنان»؟

حسين الأمين

في تلك المرحلة أبلغت الولايات المتحدة، إيران والوسطاء، في إسلام آباد، أن لبنان سيدخل في إطار الهدنة خلال أيام قليلة. وبعد إصرار الوفد الإيراني على عدم عقد المفاوضات إلا بعد التأكد من سريان الهدنة على الساحة اللبنانية، جرى تقديم مقترح وسطي فوري، عنوانه تخفيف حدّة الهجمات الإسرائيلية، وحصرها في جنوب لبنان فقط؛ وهذا ما سرى فعلياً حتى اليوم. كذلك، نُقل عن زوار الرئيس اللبناني جوزاف عون، خلال الأسبوع الفائت، أنهم سمعوا منه تلقّيه رسائل أميركية تفيد بالعمل بالهدنة، ولو تأخر الأمر بضعة أيام.

وفي الميدان، بدا واضحاً استعجال العدو تحقيق إنجازات في العملية البرية الجارية عند الحدود اللبنانية - الفلسطينية. إذ كثّف جيش الاحتلال محاولاته إسقاط مدينة بنت جبيل الحدودية، بعدما فشل في كسر مدينة الخيام. وهو زجّ بعدد كبير من دباباته وآلياته وجنوده في المعركة المستمرّة حتى الساعة، من دون أن يتمكّن بعد من إحكام سيطرته على المدينة ذات الرمزية العالية.

وفي السياسة، وعلى وجه السرعة، جرى الترويج أميركياً للتفاوض المباشر بين لبنان وإسرائيل، على أنه مسارٌ «منفصل» عن مفاوضات إسلام آباد وغير مرتبط بالملفّ الإيراني. كما تمّ التأكيد، في بيانات لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة الرسمية، أن المسار اللبناني منفصل عن نظيره الإيراني. وعقب عقد أول اجتماع بين سفيرَي لبنان والعدو في واشنطن مساء الثلاثاء، نقلت وسائل إعلام مختلفة عن مسؤولين رفيعين في الخارجية الأميركية، تأكيدهم أن «المحادثات بين لبنان وإسرائيل تعدّ جزءاً من مسعى منع إيران لفرض إملاءاتها»، فيما نقلت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن مصادر إسرائيلية مطلعة، إشارتها إلى أن «نتنياهو يستخدم المحادثات مع لبنان لكسب الوقت في مواجهة حزب الله، ولإظهار حسن نية لإدارة ترامب».

وبناءً عليه، يُقدَّم وقف إطلاق النار المؤقت المفترض على جبهة لبنان، بوصفه «بادرة حسن نية»، وفق ما وصفته به «هيئة البث الإسرائيلية»، وكاستجابة لطلب أميركي، ونتيجة للمفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل. غير أن تقديم الأمر بهذه الطريقة، يثير تساؤلاتٍ جوهرية وتشكيكاً كبيراً؛ إذ كيف يمكن تفسير حصر مدّة الهدنة على الساحة اللبنانية بالمدّة نفسها المتبقّية من هدنة إيران – الولايات المتحدة؟ الإجابات على هذه التساؤلات تبدو بسيطة وواضحة، إذا ما نُظر إليها من زاوية أوسع من الحسابات السياسية الداخلية، سواء في لبنان أو في إسرائيل.

هنا، يبدو أن ما يُحوّر في لبنان ويشوّه ويُستعاب به، بقوله الإسرائيليون - أو بعضهم - علناً، إن قتال مراسل «إذاعة الجيش» أمس، من مصدر إسرائيلي مطلع، أو الإعلان عن وقف لإطلاق النار يشمل كامل الأراضي اللبنانية لمدّة أسبوع. بالتزامن مع الهدنة القائمة بين واشنطن وطهران»، وتوضح هذه المصادر، أن هذا «الإجراء، وفق المصدر نفسه، لا تكتفي بذلك، بل تطالب بوقف إطلاق نار شامل في لبنان». وأضاف أن السؤال الأبرز الذي لا يزال بلا إجابة واضحة يتمثّل في ما إذا كانت طهران ستنتج، عبر واشنطن، في «فرض وقف إطلاق نار قسري على إسرائيل، وربط وقف الحرب في إيران بوقف الحرب في لبنان».

وأمس، خرج رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، قبيل اجتماع لـ«الكابينت» لمناقشة وقف إطلاق النار في لبنان، والذي يعارضه بعض الوزراء، بشدّة، ليقول إن «قواتنا تواصل ضرب حزب الله، نحن على وشك حسم معركة بنت جبيل»، مشيراً إلى «تعليمات للجيش الإسرائيلي بتوسيع المنطقة الأمنية (العازلة)». ويُفهم من تصريح نتنياهو، محاولته التمهيد لإمكانية التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار المؤقّت في لبنان، ووضع احتلال بنت جبيل كهدف استراتيجي، يتوقّع جيش العدو بلوغه خلال وقت قصير، بما يسمح بعدها بإنهاء القتال، والترويج لإنجاز ميداني مزعوم. وبذلك، وإن تأخّر التزام العدو يوماً أو يومين أو أكثر، فإنه يتصرّف - كما يبدو - على أساس أن هامش الوقت ضاق إلى آخره، واقترب من الانتهاء.

أمّا في إيران، فتبدو القصة أقلّ توتّراً لكن أكثر حذراً. إذ تتحدث المصادر الإيرانية عن أن «الضغوط الإيرانية المستمرّة أدّت إلى التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار يشمل كامل الأراضي اللبنانية لمدّة أسبوع. بالتزامن مع الهدنة القائمة بين واشنطن وطهران»، وتوضح هذه المصادر، أن هذا «الإجراء، وفق المصدر نفسه، لا تكتفي بذلك، بل تطالب بوقف إطلاق نار شامل في لبنان». وأضاف أن السؤال الأبرز الذي لا يزال بلا إجابة واضحة يتمثّل في ما إذا كانت طهران ستنتج، عبر واشنطن، في «فرض وقف إطلاق نار قسري على إسرائيل، وربط وقف الحرب في إيران بوقف الحرب في لبنان».

وبناءً عليه، يُقدَّم وقف إطلاق النار المؤقت المفترض على جبهة لبنان، بوصفه «بادرة حسن نية»، وفق ما وصفته به «هيئة البث الإسرائيلية»، وكاستجابة لطلب أميركي، ونتيجة للمفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل. غير أن تقديم الأمر بهذه الطريقة، يثير تساؤلاتٍ جوهرية وتشكيكاً كبيراً؛ إذ بلّغ رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، أن «واشنطن تضغط على تلّ أبيب لإقرار وقف إطلاق للنار خلال وقت قصير».

وعليه، يتأكد أكثر فأكثر أن المفاوضات الأساسية والجدّية، جرت وتجري على خطّ إسلام آباد، بين طهران وواشنطن، فيما يُستخدم مسار التفاوض اللبناني - الإسرائيلي المباشر، كغطاء سياسي وإعلامي، وكقنبلة دخانية، للتعمية على ما يجري في باكستان. وبذلك، تبدو السلطة الرسمية في لبنان وكأنها تؤدي دور «كومبارس» فقط، في سياق محاولة أميركية - إسرائيلية لإنتاج «مخرج تضليلي» أقلّ كلفة على الجمهورية تمثّل بداية لتحوّل أعمق في قواعد الاشتباك بين الولايات المتحدة والجمهورية الشعبية. في هذا السياق، يرجّح عدد من المحلّلين أن هذه الحرب تندرج في إطار استراتيجية أوسع تستهدف تطويق الصين، عبر إضعاف أحد أبرز حلفائها في المنطقة، والذي يشكّل عقبة أمام أيّ اندفاعة أميركية مستقبلية في آسيا. وعليه، فإن صمود طهران وإفشال الحملة الأميركية عليها من شأنهما كبح قدرة واشنطن على التصعيد في مواجهة بكين.

وبخلاف أزمة باب المندب خلال حرب الإسناد اليمنية، حيث اتّسم الموقف الصيني بالحذر، على الرغم من بقاء الممرّ مفتوحاً أمام سفن بكين، يبدو موقف الأخيرة في أزمة مضيق هرمز أكثر وضوحاً، ولا سيما بعد أن أثبتت طهران قدرتها على الصمود والتحكّم بالمضيق، الذي يشكّل شرياناً حيوياً لإمدادات الطاقة الصينية، سواء من إيران أو من دول الخليج. وفي مقدّمها السعودية. وفي هذا الإطار، لم تكتفِ الصين بإدانة الهجمات على إيران، بل انضمّت إلى روسيا في تعطيل مشروع القرار الذي قدّمته البحرين إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع، على خلفية الاستهدافات الإيرانية للأصول الأميركية في الخليج، إذ اعتبرت بكين

معالم توازن جديد: بكين أكثر انحيازاً إلى طهران

لقمان عبدالله

يبدو أن تداعيات المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران لن تقتصر على الإقليم، بل ستمتدّ لتصل إلى حدود إعادة رسم ملامح النظام الدولي برمّته. فخلف الضربات العسكرية المتبادلة وإغلاق مضيق هرمز، تتقاطع وتتعاكس حسابات القوى الكبرى، وفي مقدّمها الصين، التي تبدو حاضرة، ولو من خلف الستار، في واحدة من أكثر الساحات حساسية في العالم. وبينما تتكثّف الاتهامات الغربية لبكين بتعزيز قدرات طهران عسكرياً واستخبارياً، وتتصاعد التحذيرات الأميركية من أيّ دعم خارجي لإيران، تتقدّم التساؤلات حول ما إذا كانت الحرب الأميركية على الجمهورية الإسلامية تمثّل بداية لتحوّل أعمق في قواعد الاشتباك بين الولايات المتحدة والجمهورية الشعبية. في هذا السياق، يرجّح عدد من المحلّلين أن هذه الحرب تندرج في إطار استراتيجية أوسع تستهدف تطويق الصين، عبر إضعاف أحد أبرز حلفائها في المنطقة، والذي يشكّل عقبة أمام أيّ اندفاعة أميركية مستقبلية في آسيا. وعليه، فإن صمود طهران وإفشال الحملة الأميركية عليها من شأنهما كبح قدرة واشنطن على التصعيد في مواجهة بكين.

وبخلاف أزمة باب المندب خلال حرب الإسناد اليمنية، حيث اتّسم الموقف الصيني بالحذر، على الرغم من بقاء الممرّ مفتوحاً أمام سفن بكين، يبدو موقف الأخيرة في أزمة مضيق هرمز أكثر وضوحاً، ولا سيما بعد أن أثبتت طهران قدرتها على الصمود والتحكّم بالمضيق، الذي يشكّل شرياناً حيوياً لإمدادات الطاقة الصينية، سواء من إيران أو من دول الخليج. وفي مقدّمها السعودية. وفي هذا الإطار، لم تكتفِ الصين بإدانة الهجمات على إيران، بل انضمّت إلى روسيا في تعطيل مشروع القرار الذي قدّمته البحرين إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع، على خلفية الاستهدافات الإيرانية للأصول الأميركية في الخليج، إذ اعتبرت بكين

وموسكو أن ذلك المشروع يفتقر إلى التوازن، كونه يتجاهل مسؤولية واشنطن وتل أبيب عن إشعال المواجهة، في ما مثّل أيضاً ضربة سياسية لدول الخليج التي كانت تراهن على حياد القوّتين، قبل أن تفاجئها هاتان القوتان بتقديم مصالحهما الاستراتيجية على حساب علاقاتها معها.

ولم يقتصر الموقف الصيني على ذلك، بل اتّخذ منحى أكثر صراحة، بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرض حصار على مضيق هرمز؛ إذ سارع وزير الدفاع الصيني، الأدميرال دونغ جون، إلى تأكيد استمرار حركة السفن الصينية عبر المضيق دخولاً وخروجاً، مشدّداً على التزام بلاده باتفاقاتها التجارية والطاقوية مع إيران، داعياً الأطراف الأخرى إلى عدم التدخّل. كما أقرّ ضمناً بسيطرة طهران على المضيق، في موقف يتعارض مع الرواية الأميركية. ويفسّر مراقبون تلك التصريحات بأنها رسالة تحذير غير مباشرة، مفادها أن أيّ محاولة لقطع إمدادات النفط، سواء الإيرانية أو الخليجية المسموح بعبورها، قد تُعدّ استهدافاً للمصالح الصينية. وفي الوقت نفسه، رأى آخرون أن هذا الموقف يعكس تحوّلاً نوعياً في مقاربة بكين، التي بدأت تُظهر جرأة أكبر في تحدّي الهيمنة الأميركية التقليدية على الممرّات البحرية، خصوصاً في الشرق الأوسط، عبر ربط أمن الطاقة باتفاقاتها مع طهران، ووضع نفسها في موقع الضامن غير المُعلن لـ«هرمز».

هكذا، تتبلور تدريجياً معادلة عالمية جديدة تتقاطع فيها مصالح قوى صاعدة من مثل الصين وإيران وباكستان، في مقابل تراجع نسبي لنفوذ الولايات المتحدة وحلفائها، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على مستقبل النظام الدولي.

المقال كاملاً على الموقع

الحرب الكونية ضد المقاومة

ترامب سرق «صندوق غزّة» لدعم الحرب على إيران

غزة - **الأخبار**

بالتزامن مع العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران، أبلغ المندوب السامي في «مجلس السلام»، نيكولاي مالدينوف، أعضاء اللجنة الإدارية المُشكّلة لإدارة قطاع غزة، بأن الصندوق المالي المخصّص للقطاع أصبح «فارغاً» بالكامل، بعد تحويل 17 مليار دولار، كانت قد جُمعت لدعم «المجلس» المُشار إليه وإعادة الإعمار في غزة، لصالح إسرائيل. وقال مالدينوف، خلال اجتماع مع اللجنة، إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حوّل إلى الجانب الإسرائيلي المبلغ الذي «كان مُخصّصاً لتأمين مساعدات إغاثية، وصرف مخصّصات لبدء عمل اللجنة في القطاع»، وفق ما اتّفق عليه في «مؤتمر دافوس» في كانون الثاني الماضي.

وبناءً على مخرجات ذلك المؤتمر، تلقّى رئيس اللجنة، علي شعث، وعوداً بصرف مبالغ مالية إغاثية لنحو 350 ألف أسرة، إلى جانب صرف 500 دولار لعدد من المخاتير والوجهاء لاختيارهم ضمن لجان عشائرية في المناطق، وإدخال نحو 20 ألف كرفان مبدئياً للقطاعات الحيوية، وعلى رأسها التعليم والصحة. إلا أن أياً من هذه الوعود لم يتحقّق، بسبب ما وصفه مالدينوف بـ«غياب الرؤية الشاملة» و«غياب التمويل» الذي جرى تحويله أميركياً إلى إسرائيل في ظلّ حربها على إيران، حسبما تقوّل مصادر مطلعة في حديثها إلى «الأخبار».

وبالتوازي مع الترتيبات المالية، كانت قد بدأت إجراءات لوجستية،

لم يتحقق أي من الوعود الإغاثية (أ ف ب)

> **عكست مواقف شعث حجم التدخل الأميركي - الإسرائيلي المباشر في إدارة قطاع غزة**

من بينها استئجار مقرّ للجنة، والاتفاق مع فندق «المشتل» في غزة على تخصيص موقع لعملها، وذلك عقب تسلّمها كشفاً شاملاً بالمواقع الحكومية الصالحة للاستخدام. إلا أن اللجنة رفضت العمل في أيّ من تلك المواقع بقرار من مالدينوف نفسه، كما مُنع تحديد موعد لوصولها إلى القطاع أو بدء نشاطها، ما أبقاها في مقرّ إقامتها في القاهرة حتى الآن، وفق المصادر، التي كشفت، في الوقت نفسه، أن مالدينوف وعدّ شعث بالانتقال إلى عمله الجديد في إسرائيل، فيما لا يزال يعمل من مكتبه في الإمارات. وتشير المراسلات التي اطّلعت عليها المصادر إلى أن دخول اللجنة إلى غزة وتسلّم مهامها «مرهونان بترتيبات يشرف عليها مالدينوف شخصياً»، في مشهد يعكس إدارة فوقية تتحكّم بالتفاصيل وتُبقي الأمور معلّقة في انتظار الضوء الأخضر الخارجي.

وفي المقابل، اقتصرت الترتيبات التي سمح بها مالدينوف على إجراءات أمنية، شملت التحضير لتجنيد عناصر شرطة جديدة، وإعداد خطّة طوارئ مؤقّتة، لا تشمل الموظفين الحاليين في غزة. وسبق اجتماعَ مالدينوف مع اللجنة، لقاء عقدته الأخيرة، برئاسة شعث، مع عضو «مجلس السلام» ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، الذي طُرح اسمه سابقاً لتولّي مهمّة الإشراف على عملها. ودعا بلير، شعث، إلى «عدم الانخراط» في أيّ نشاط سياسي، وحصر عمله في الإطار الإغاثي. غير أن هذه النصيحة تعارضت مع تعليمات لاحقة أصدرها مالدينوف، طالب فيها شعث بعدم إصدار مواقف تتعلّق بالأوضاع في غزة (حتى الإنسانية منها)، وتجميد الإجراءات التنفيذية الخاصة بعمل اللجنة في القطاع.

ووفقاً للمصادر، دفع الغموض الذي اكتنف عمل اللجنة، القوى والفصائل الفلسطينية، إلى التواصل مع شعث، ومطالبته بالعودة إلى القطاع. إلّا أن شعث ربط ذلك بقرار من مالدينوف، الذي يمثّل اللجنة العليا في «مجلس السلام». كما رهن عمله في ملف الإعمار بالتكليفات الصادرة عن «المجلس» حصراً، باعتبار أن لجنته تابعة للأخير، وهو من يحدّد دورها والمهام المطلوبة منها في المرحلة المقبلة.

هكذا، عكست مواقف شعث حجم التدخل الأميركي - الإسرائيلي المباشر في إدارة قطاع غزة، في ظلّ سحب القرار الفلسطيني بشكل كامل من اللجنة، التي أصبحت بمثابة جهاز تنفيذي يُدار عن بعد، وتُفرض قيود مشدّدة على أعضائه تمنعهم من التواصل السياسي، وتعرّضهم لـ«خبرة عالية» على خلفية تصريحات قد تكون صدرت عنهم.

من جهة أخرى، لم يُفضِ لقاء وفد حركة «حماس» مع مالدينوف في القاهرة إلى نتائج واضحة، مع تمسّك الأخير بطرح «نزع السلاح» بشكل كامل، بما يشمل سلاح الأفراد والعشائر، وغياب ردود واضحة منه بشأن الخروقات الإسرائيلية للاتفاق، وتسليح إسرائيل لعصابات مرتبطة بها في المناطق المصنّفة «صفراء». وكان مالدينوف عقد لقاءً سابقاً مع «حماس» الشهر الماضي، جدّد فيه انحيازه إلى الموقف الإسرائيلي، وطرح خطّة وصفتها الفصائل بأنها انقلاب على خطّة ترامب نفسها؛ إذ قدّم أولوية «نزع السلاح» على أولويات تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق.

كما طرح مالدينوف أرقاماً بشأن دخول 620 شاحنة مساعدات إلى القطاع، وهو ما نفته الغرف التجارية في غزة، والمصادر أيضاً، واضعةً ذلك في إطار محاولة للتغطية على عملية هندسة التجويع الجارية في غزة. وأشارت المصادر إلى أن الفصائل أجمعت على ضرورة تنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من الاتفاق، مع طرح رؤية وطنية لتنظيم استخدام السلاح ضمن إطار وطني شامل، من دون السماح بسحبه، وهو ما يرفضه مالدينوف بحكم تمسّكه بالموقف الإسرائيلي.

المقاومة تحبط أنشطة للعملاء

كشفت مصادر في المقاومة، في حديثها إلى «الأخبار»، عن «جهد استخباري» تبذله قوات الاحتلال عبر عملائها، يعتمد على ما يُعرف بـ«الاستطلاع بقوة النار»، والقائم على تشغيل عملاء لرصد مواقع تموضع المقاومين. ولفتت المصادر إلى أن المقاومة رصدت هذا النشاط مبكراً، وتمكّنت من إحباطه بالفعل، رغم استهداف عدد من عناصرها، كما نجحت في توقيف عدد من المتورّطين، عبر إجراءات أمنية وأخرى عشائرية وعائلية.

وأضافت المصادر أن «المقاومة حيّدت عناصر من العملاء عن طريق عوائلهم، في ظلّ امتهان الاحتلال لهؤلاء العناصر الملتحقين بالعصابات في مناطق شرق غزة»، مؤكدة أن المقاومة «نجحت في التعامل مع تعقيدات أمنية متعدّدة، في سياق صراع الأدمغة الذي لم يتوقف لحظة خلال الفترة الماضية».

خشية تركية على «مصير» سوريا
أنقرة لتل أبيب: كفى تغوّلاً

محمد نور الدين

تصاعَد التوتر بين إسرائيل وتركيا إلى ذروة غير مسبوقة، بعدما نعت مسؤولون إسرائيليون، على رأسهم وزير حرب العدو، يسرائيل كاتس، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بأوصاف بذيئة. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، اتّهم إردوغان بأنه «يقتل الأكراد ولا يعارض الحركات الإرهابية وإيران في المنطقة»، واصفاً تركيا بأنها «نمر من ورق». وعلى خلفية ذلك، تداعى الزعماء الأتراك من مختلف أطيافهم للردّ على إسرائيل؛ وجاء أعنف تلك الردود من قيادات المعارضة، خصوصاً أن كاتس، في محاولة لإثارة الفتنة بين السلطة والمعارضة، ذكر في تغريدة بالاسم كلاً من زعيم حزب «الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، ورئيس بلدية إسطنبول المسجون، أكرم إمام أوغلو، ورئيس بلدية أنقرة، منصور ياواش، التابعين للحزب، قائلاً: «بما أنّكم ضدّ إردوغان فهل تقفون إلى جانبي؟». وجاء ردّ فعل هؤلاء الثلاثة حادّاً؛ إذ اعتبر أوزيل أن كلام نتنياهو وكاتس تجاوز الحدود، مخاطباً رئيس حكومة الاحتلال بالقول: «لن تجد عضواً واحداً في حزب الشعب الجمهوري يقف إلى جانب إسرائيل»؛ وهو ما ذهب إليه أيضاً إمام أوغلو وياواش.

من جهته، أكّد زعيم حزب «السعادة»، محمود أربكان، أن «تركيا لن ترضخ لتهديدات قاتل الأطفال لرئيس الجمهورية التركية، ولن يكون مصير نتنياهو سوى في مزبلة التاريخ». في حين رأى زعيم حزب «الحركة القومية»، دولت باهتشلي، أن «كلام نتنياهو هذيان وغطرسة، بل إفلاس أخلاقي، وتعبير عن عجز وخوف وحسرة في الزاوية، فيلجأ إلى الخارج». وأشار إلى أن نتنياهو «أباد أطفال غزة واحتلّ الضفة الغربية ولبنان وهدّد سوريا وسعى إلى تغيير النظام في إيران بطرق ملتوية، وتخريب التوازنات الداخلية في دول المنطقة». وردّ الناطق باسم حزب «العدالة والتنمية»، عمر تشيليك، بدوره، على التصريحات الإسرائيلية بأن «نتنياهو وكاتس عضوان في شبكة إبادة جماعية تستهدف أيضاً رئيس تركيا، والوقوف بوجه هذه الشبكة صفاً واحداً مسؤولية وطنية». ولم تغب ردود الفعل عن ملاعب الرياضة، حيث رفع جمهور نادي «غلطة سراي»، أثناء إحدى المباريات المحلية، لافتة كبيرة كُتب عليها: «لتتّحد الإنسانية ولتمحُ الصهيونية».

غير أن ردّة فعل وزير الخارجية، حاقان فيدان، كانت استثنائية في مستوى حدّتها؛ إذ أطلق مواقفَ تمسّ صميم القوة الإسرائيلية، ولم توفّر في طريقها الولايات المتحدة نفسها. وقال فيدان، في مقابلة مع «وكالة أنباء الأناضول»، إن «إسرائيل ليست تلك البنية التي تولّد قوتها من تلقاء ذاتها فقط. بل هي ذهنية نجحت من خلال الصهيونية في اختراق النظام السياسي الأميركي»، واصفاً خطوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأنها «غير عقلانية وتخدم المصالح الإسرائيلية أكثر من المصالح الأميركية نفسها». وأشار فيدان إلى أنه من خلال اتصالاته مع الجانبَين الأميركي والإيراني، تبيّن له أنهما صادقان في الحفاظ على وقف إطلاق النار ويدركان الحاجة إليه، محذّراً الولايات المتحدة من إفساد

> **المعارضة التركية لنتنياهو: لن تجد أحداً يقف مع إسرائيل**

إسرائيل للمحادثات. ولفت إلى أن «مسألة اليورانيوم من أعقد المسائل»، مضيفاً أن «مسألة مضيق هرمز حسّاسة جداً وعبره يُخرج 25% من الغاز الطبيعي والنفط إلى العالم». ورأى فيدان أن إسرائيل لا تسعى من خلال هجماتها على لبنان إلى الأمن، بل هي تعدّ ذلك جزءاً من استراتيجية التوسّع الإقليمي لها. وما تفعله في غزة تكرّره في لبنان عبر تهجير السكان وهدم البنى التحتية». ونبّه إلى أنه «بعد لبنان، سيأتي الدور على سوريا»، وهو ما يمثّل مصدر حساسية زائدة بالنسبة إلى تركيا التي «تستعدّ لأسوأ السيناريوات». واعتبر أنه «على الرغم من أن دولاً عديدة تتبنّى خطاباً معارضاً بالكامل مع إسرائيل، إلا أنه نظراً إلى اختلاف صوت تركيا ومنهجيتها قبولاً في العالم، وهو ما يثير غضب إسرائيل ويجعلها توجّه الاتهامات إلينا وإلى رئيسنا الذي يشكّل عقدة لها». وفي إشارة إلى مضيق هرمز، دعا فيدان إلى التعاون الإقليمي والبدء بمشروع «طريق التنمية» الممتدّ من ميناء الفاو على الخليج عبر العراق، إلى تركيا، «ليكون مخفّفاً من آثار إغلاق المضيق». وكشف أن هذا المشروع عرقلته دول إقليمية، مشدّداً على ضرورة «عقد ميثاق أمني بين دول المنطقة أساسه احترام سلامة وسيادة الدول الأخرى، بحيث تُزال مسألة انعدام الثقة بين هذه الدول».

وفي تعليقه على ذلك، يرى الكاتب مراد يتكين أن «إسرائيل خاب ظنّها مرّتين، أولاً عندما كانت توقّعت أن يهاجم الأكراد الإيرانيون إيران، ولكن تركيا عارضت ذلك بشدة، وهذا سبب إشارة نتنياهو إلى قتل تركيا للأكراد، وثانياً عندما امتنعت تركيا عن الردّ على الصواريخ الإيرانية، التي نفت إيران مسؤوليتها عنها. ولذا، كان هذا الهجوم على إردوغان ووصفه تركيا بأنها نمر من ورق». ويشير الكاتب إحسان أقطاش، بدوره، في صحيفة «يني شفق» الموالية، إلى أنه «كلّما وجدت إسرائيل نفسها في مأزق، تهاجم دولة أخرى، من باكستان إلى إسبانيا والآن تركيا»، مضيفاً أن «إسرائيل كانت تريد جرّ تركيا إلى الحرب إلى جانب الدول الخليجية ولكنها فشلت، فوصفت تركيا بأنها نمر من ورق، لأنها لم ترَ على الصواريخ الإيرانية».

المعارضة التركية تصطف خلف إردوغان في مواجهة الهجوم الإسرائيلي عليه (من الويب)

حملة اعتقالات ضدّ الفلسطينيين في دمشق ومحيطها

دمشق - **الأخبار**

نفّذت قوات الأمن العام التابعة للسلطة الانتقالية حملة اعتقالات واسعة طاولت نحو 45 لاجئاً فلسطينياً في العاصمة دمشق ومحيطها، حسبما أفادت مصادر محلية «الأخبار». ووفقاً للمعلومات، تركّزت تلك الحملة بشكل أساسي في مخيم «خان الشيح» جنوب غربي العاصمة، وهو ثاني أكبر المخيمات الفلسطينية في سوريا، فيما تورّعت بقية الاعتقالات «بنسب أقلّ» على مخيمات جرمانا والحسينية واليرموك وتجمّع ركن الدين. وإذ أفرج عن عدد من الموقوفين في «خان الشيح»، لا يزال آخرون قيد التوقيف، ومن بينهم ناشطان في تجمّعات مدنية تُعنى بالقضية الفلسطينية، استُدعيا الجمعة الماضي لمراجعة أحد المربّعات الأمنية في دمشق، من دون توجيه تُهم واضحة إليهما، وفق إفادة زملائهما.

وفي ظلّ غياب توضيح رسمي لأسباب الاعتقالات، رجّحت مصادر حقوقية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن تكون الحملة على صلة بـ«التجاوزات» ضدّ سفارة الإمارات في دمشق، حيث سُجّلت تحركات شعبية احتجاجاً على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين مطلع الشهر الجاري. إلا أن بين المعتقلين من لم يشارك في تلك التحرّكات، وهو ما يوحي بأن ثمّة أسباباً أخرى لهذا التضييق، ولا سيما أن بعض الأسئلة التي وُجّهت إلى المستهدَفين استهدفت معرفة خلفياتهم، وسط تكتّم واضح على مصيرهم. والجدير ذكره هنا أن بعض هؤلاء كانوا قد نشطوا سابقاً في تنظيم فعاليات شعبية داعمة لفلسطين، بينها حملات إغاثية لقطاع غزة عقب سقوط النظام السابق، من دون أن يتعرّضوا، وقتذاك، إلى مضايقات أمنية.

واللافت أن هذه الاعتقالات تأتي في أعقاب حملة على وسائل التواصل الاجتماعي استهدفت اللاجئين الفلسطينيين، وربطت نشاطهم بالنظام السابق وبفصائل فلسطينية مسلّحة كانت قد وقفت إلى جانبه. وكان ذهب إلى هذا الربط المتحدث باسم الداخلية السورية، نور الدين البابا، نفسه، الذي قال إن «بعض الأشخاص الذين اعتدوا على مبنى السفارة الفلسطينية، استُدعيا الجمعة الماضي لمراجعة أحد المربّعات الأمنية في دمشق، من دون توجيه تُهم واضحة إليهما، وفق إفادة زملائهما.

وفي ظلّ غياب توضيح رسمي لأسباب الاعتقالات، رجّحت مصادر حقوقية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن تكون الحملة على صلة بـ«التجاوزات» ضدّ سفارة الإمارات في دمشق، حيث سُجّلت تحركات شعبية احتجاجاً على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين مطلع الشهر الجاري. إلا أن بين المعتقلين من لم يشارك في تلك التحرّكات، وهو ما يوحي بأن ثمّة أسباباً أخرى لهذا التضييق، ولا سيما أن بعض الأسئلة التي لدى الأخيرة أي مواقف جديدة خارج سياق نشاطها في عهد النظام السابق، وهو ما يثير تساؤلات حول إمكانية ملاحقة هذه القوى أيضاً أو التضييق عليها، لا سيما في ظلّ حملة إعلامية منظّمة تستهدف الترابط الشعبي السوري – الفلسطيني.

في هذا الوقت، أنكشفت بعض خيوط حملة التضييق عقب حادثة سفارة الإمارات؛ إذ جرى التركيز على شخص قيل إنه لاجئ فلسطيني يقف خلفها ويرتبط بعمل فصائلي عسكري، قبل أن يتبيّن لاحقاً أنه شاب سوري فقد أفراداً من عائلته خلال القتال إلى جانب أحد فصائل المعارضة المسلحة، وفق ما أكده مقرّبون منه في سياق إدانتهم لاعتقاله.

وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن شخصيتين نافذتين في النظام الجديد (إحداهما سياسية والأخرى أمنية) تشرفان، بشكل غير مباشر، على حملات إعلامية تُدار عبر مجموعات «واتساب» مغلقة، وتقدّمان مبالغ - تصل إلى 300 دولار شهرياً - لمؤثّرين، بهدف توجيه الرأي العام وتصوير التعاطي الأمني مع القضايا المستجدّة كفعل «مبرّر» أو «ضروري». ويُظهر نمط الحملة، من حيث تشابه الردود وتنظيمها واعتمادها على حسابات مؤثّرين سوريين في الخارج، أنها عمل منسّق يستهدف أيّ صوت معارض أو حتى معتدل إزاء السلطة الانتقالية، وذلك عبر ربطه بالنظام السابق لتشويه صورته، في مقابل تضخيم أداء النظام الحالي وتقديمه باعتباره «إنجازاً».

إسرائيل توسّع «حرية القتل»
انقلاب تدريجي على خطّة ترامب

غزة - **يوسف فارس**

انتقلت منهجية التصعيد الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، من عمليات الاغتيال التي تُقدّم إسرائيلياً على أنها «متفق عليها»؛ إذ لم تعُد الاستهدافات مقتصرة على سيارات الشرطة أو الحواجز أو منحصرة في ساعات الليل - وهو التكتيك الذي كان يُفهم كمحاولة لتقليص الخسائر في صفوف المدنيين -، بل طاولت الغارات أسواقاً عامة مكتظّة واستراحات وشوارع رئيسة.

ومساء الإثنين الماضي، قصفت الطائرة المسيّرة مقهى في مدينة غزة، متسبّبةً باستشهاد الزميل الصحافي إسلام قنيطة وإصابة عدد كبير من الشبان. كما أغارت الطائرات المسيّرة، على سيارة شرطة وسوق شعبي مكتظّ في شارع النفق شرق المدينة، ما أدى إلى استشهاد ضابط شرطة وثلاثة مواطنين من المارّة، بينهم طفل لم يتجاوز سنّ العاشرة، إضافة إلى إصابة تسعة آخرين. وخلال الأسبوعَين الماضيين، لم يمضِ يوم واحد لم تنفّذ فيه الطائرات المسيّرة عمليات اغتيال دقيقة، طاولت عناصر في المقاومة، كان جيش الاحتلال يتّهمهم بتنفيذ عمليات ميدانية خلال الاجتياحات البرية أوقعت عشرات القتلى في صفوف جنوده، ويسعى للوصول إليهم طوال عامَين من الحرب.

كما بات واضحاً أن العدو يتعمّد تقويض حال الاستقرار الأمني النسبية التي رافقت وقف النار، وذلك عبر تصعيد وتيرة القصف المدفعي وعمليات النسف في مناطق «الخطّ الأصفر». ويضاف إلى ما تقدّم، إطلاق الاحتلال النار من آلياته تجاه منازل النازحين وخيامهم المحاذية لمناطق انتشاره، وهو ما يسفر يومياً عن تسجيل إصابات خطيرة في صفوف المواطنين.

ولا تعكس هذه التطوّرات الميدانية المارّق الذي وصلت إليه مفاوضات فصائل المقاومة مع المندوب السامي، نيكولاي ميلادينوف، فحسب، إنما تشير أيضاً إلى وجود محاولة إسرائيلية لتجاوز المسار الذي فرضه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لوقف القتال في غزة، وحصر تلك التفاهمات في ملفّ نزع سلاح المقاومة، من دون التزام إسرائيلي بتنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، والتي تنصّلت منها تل أبيب بشكل كامل.

> **ثمة محاولة إسرائيلية لحصر تفاهمات «وقف النار» في تفكيك سلاح المقاومة**

ويعزّز هذا التوجه ما نقلته قناة «أي 24 نيوز» العبرية عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي قال، خلال اجتماع لـ«الكابينت»، إنه «من الصعب تشكيل تحالف دولي لنزع سلاح حركة حماس في غزة». وقارن نتنياهو بين تلك الفكرة وبين فشل ترامب في حشد تحالف دولي لفتح مضيق هرمز، بالقول إن «ترامب يدرك أن حماس لن تسلّم سلاحها، فكرة إنشاء تحالف دولي لتفكيك سلاح حماس ليست واقعية، كما فكرة فتح مضيق هرمز بتحالف دولي، ستضطرّ إسرائيل إلى القيام بذلك بنفسها».

وتشير هذه التصريحات إلى توجه إسرائيلي متصاعد للتحلّل تماماً من اتفاق وقف إطلاق النار والقيود الأميركية المرتبطة به بشأن عودة القتال، وهو ما يفسّر وتيرة التصعيد المتزايدة في القطاع.

الحرب الكونية ضد المقاومة

خديعة «الضربات الدقيقة» وهندسة الوعي اللبناني

حين يصبح الإعلام «بوسطجي» اسرائيل

تتحوّل المجازر الإسرائيلية في لبنان إلى «ضربات دقيقة» ضمن سردية إعلامية تعيد توجيه النقاش من مساءلة الفاعل إلى البحث عن «المُستهدف». ومع تكرار هذه اللغة وتبنّيها، تكتسب السردية شرعية تدريجية، فتُهمَّش الأبعاد الإنسانية والقانونية، ويتكرس الانقسام الداخلي، فيما تتحول المصطلحات إلى أداة تعيد تشكيل الوعي وتبرر العنف

(نهاد علم الدين)

غادة حداد

بعد كل قصف إسرائيلي خارج الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية، ومع كل مجزرة يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، يبدأ التساؤل عن المستهدَف والهدف. تنطلق عملية البحث عن متغلغل بين «المدنيين» وبين المنازل، وتسقط، عمداً أو سهواً، مسؤولية الاحتلال عن هذا الإجرام. تكرّس هذا النمط منذ بداية الحرب في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وشيئاً فشيئاً تغلغلت السردية الإسرائيلية بأن كل قصف هو استهداف محدد، وليس رغبة إسرائيل في القتل والتدمير وتجربة أسلحتها الجديدة.

حرب المصطلحات

يخرج علينا المتحدث باسم العدو ليكرّر المصطلحات نفسها، من «ضربات دقيقة» إلى «أهداف عسكرية محددة» و«إرهابيين»، وينساق خلفه الإعلام اللبناني، وبعضه يتخطاه ليبحث بنفسه عن المستهدف. وحين تقتل إسرائيل 357 شخصاً في عشر دقائق، يؤكد رئيس الحكومة نواف سلام بأنه كانت هناك أهداف لـ«حزب الله» في العاصمة. وقبله روايات كثيرة عن علاقات غرامية وزيارات خاطفة، من دون دليل واحد لها، في تأكيد لسردية العدو وتبرير قتله المدنيين في بيوتهم.

وهنا نحن أمام إشكاليتين: الأولى أنه حتى لو كان القصف يستهدف مقاتلاً، فلا يحق للعدو قتل جندي إن لم يكن على الجبهة، وفق ما ينصّ عليه القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف وما استكمل بها في البروتوكول الإضافي الأول، على مبدأ أساسي هو حماية كل شخص يصبح «خارج القتال». أما الإشكالية الثانية، فهي الاستسلام التام أمام العدو، وتبني سرديته، ما يضفي شرعية على حربه من جهة، ويعزز الانقسام الداخلي بين مستهدف وآمن من جهة أخرى. كما يُحظّر على مواطن لبناني التنقل في بلده، لأن إسرائيل ـ فوق قتلها وتدميرها واحتلالها لأرضنا ـ أعطت لنفسها الحق للعمل كشرطي سير على تحركات اللبنانيين. وهذا ينزع الصفة الإنسانية والمواطنة عن جزء من المواطنين، ويضعهم أمام خطر موت دائم، من دون حتى اعتراف رسمي بلبنانيتهم.

تعزيز السردية

المصطلحات التي تستخدمها إسرائيل في الحرب هي جزء من منظومة متكاملة، تهدف إلى تشكيل إدراك معيّن لدى الرأي العام اللبناني والدولي، لتبرير جرائمها. لدى الحديث عن دقة الضربات، يجب التمييز أولاً بين «الدقة» كخاصية تقنية و«الدقة» كأداة سياسية. من الناحية العسكرية، شهد العالم تطوراً كبيراً في الأسلحة الموجهة، مثل الصواريخ المرتبطة بنظام تحديد المواقع أو الموجهة بالليزر. هذه الأسلحة قادرة فعلياً على إصابة هدف محدد ضمن نطاق ضيق، مقارنة بالقصف التقليدي الذي كان عشوائياً إلى حد كبير. لذلك، عندما تتحدث إسرائيل عن «ضربات دقيقة»، فهي تستند إلى واقع تكنولوجي موجود. غير أنّ هذه الحقيقة التقنية تتحول بسرعة إلى عنصر ضمن خطاب سياسي أوسع، وأداة عسكرية لتبرير قتل أكثر من 2100 شخص. وبعدها يجاهر وزير «الأمن» الإسرائيلي يسرائيل كاتس بالقول إنه في يوم الأربعاء الأسود «اغتيل 200 مسلّح من «حزب الله » في لبنان»، ليرتفع عدد قتلاه بالحملة الأخيرة إلى 1400».

> المصطلحات تعيد تشكيل الواقع والحقيقة وتمنع المساءلة عن إسرائيل

تبدأ المشكلة حين يكون «الهدف المحدد» موجوداً داخل بيئة مدنية كثيفة، وهو ما يحدث كثيراً في الحروب التي تخوضها مقاومات. في هذه الحالات، حتى أكثر الأسلحة دقة يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية. لا يغيّر استهداف مبنى بدقة عالية من حقيقة أنّ هذا المبنى غالباً ما يكون مأهولاً بالسكان، أو محاطاً بمنازل أخرى، أو يقع في حي مكتظ. تأتي الرواية الإعلامية لتحسم العملية، عبر استخدام مصطلحات مثل «أهداف عالية القيمة» أو «بنية تحتية عسكرية»، ما يضفي طابعاً تقنياً وبارداً على عمليات في غاية العنف. تبعد هذه اللغة المتلقي عن التفكير في النتائج الإنسانية والمسؤولية المباشرة، وتجعله يركز على منطق عسكري يدور حول طبيعة الهدف وهوية المستهدف، كأن القتل بات طبيعياً ومبرراً. وتكرار هذه المصطلحات عبر وسائل الإعلام، ولا سيما الدولية، يعزز ترسيخها في الوعي العام، وتحديداً عندما تأتي من مصادر رسمية أو من قبل الحكومة اللبنانية ووسائل إعلام محلية.

مراحل تثبيت السردية

تمكنت إسرائيل من تثبيت هذا الخطاب على مراحل عدة، فبدأت بالإنتاج الأولي للسردية، بعدما صاغتها المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية عبر خطاب رسمي جاهز ومكرّر. هنا اختيرت المفردات بعناية: «ضربات دقيقة»، «أهداف نوعية»، «إرهابيون». هذا ما تسمّيه دراسات علوم الاتصال بعملية «التعريف الأولي» للحدث، إذ ينجح المصدر الأقوى في فرض توصيفه كمرجعية أولى قبل ظهور أي رواية بديلة. تليها مرحلة التكثيف والتكرار، فيُعاد إنتاج هذه المفردات نفسها عبر المؤتمرات الصحافية والبيانات والتصريحات المتتالية. والتكرار هنا آلية مركزية، فوفق نظريات التأثير الإعلامي، كلما تكرّرت عبارة معينة، زادت قابليتها للتصديق، ولو كانت محل شك. تتحول اللغة إلى ما يشبه «قالباً جاهزاً» يُستخدم تلقائياً مع كل حدث جديد. ثم نصل إلى مرحلة الانتشار عبر الوسائل الإعلامية، إذ تلتقط وسائل الإعلام، المحلية والدولية، هذه المصطلحات وتعيد بثّها، أحياناً من دون مساءلة. وهنا تعمل آليتا «الأجندة» و«حراسة البوابة»، فما يُقال لا يُنقل عبثاً، بل يُختار ويُعاد ترتيبه، ما يمنح السردية الأصلية انتشاراً أوسع وشرعية ضمنية.

بعد ذلك، تأتي مرحلة إعادة التأطير المحلي، وهي مرحلة حساسة، فلا تكتفي بعض وسائل الإعلام بإعادة نقل الخطاب، بل تعيد إنتاجه ضمن السياق الداخلي. يبدأ البحث عن «المستهدف» داخل المجتمع نفسه، وتُنسج روايات غير موثقة لتفسير القصف. هنا تتحول السردية من خطاب خارجي إلى نقاش داخلي، ما يمنحها عمقاً وتأثيراً أكبر. تتبعها مرحلة التطبيع الإدراكي، لتصبح هذه اللغة مألوفة إلى درجة أنها لا تُساءل. نرى أنّ مصطلح «ضربة دقيقة» لم يعد يثير التساؤل، بل يُستقبل كحقيقة بديهية. هذا ما تشرحه «نظرية الغرس الثقافي»، فالتعرض المستمرّ لنمط لغوي معيّن يعيد تشكيل إدراك الواقع، ويجعل التبرير جزءاً من الفهم الطبيعي للأحداث. ثم تأتي مرحلة الشرعنة، وتُستخدم خلالها هذه السردية لتبرير النتائج، بما فيها سقوط ضحايا مدنيين. يستبدل سؤال «ماذا فعلت إسرائيل؟» بسؤال «من كان الهدف؟»، أي إنّ النقاش ينتقل بالكامل إلى داخل الإطار الذي فرضته السردية منذ البداية. هذا التحول هو جوهر نجاح الخطاب. نصل في النتيجة إلى مرحلة إعادة الإنتاج الذاتي، فلم تعد السردية بحاجة إلى مصدرها الأول. وسائل الإعلام، والمعلقون، وحتى الأفراد، يعيدون إنتاجها تلقائياً. في هذه المرحلة، تعمل «دوامة الصمت»، فأي صوت معارض يبدو هامشياً، ما يعزز هيمنة الخطاب ويقلّص مساحة الاعتراض.

بهذا، لم تعد اللغة المستخدمة في تغطية الحرب مجرد وسيلة نقل، بل تحوّلت إلى عنصر مركزي في إنتاج المعنى وتوجيهه. المصطلحات تعيد تشكيل الواقع والحقيقة، وتحدّد حدودهما الأخلاقية، وتسهم في إعادة تعريف الضحية والفاعل، وتمنع تسمية المجرم بالاسم، وتمنع المساءلة عن إسرائيل، وتبرّر جرائمها كما حدث سابقاً في غزة، حين أسهم الإعلام الأجنبي في التمهيد والتبرير لمجازر الاحتلال في القطاع. ويحدث كل ذلك ضمن سردية تُبنى بعناية عبر التكرار والتبني الإعلامي، وأحياناً في الكبد والحقد الداخلي.

تصاعد التحريض على الصحافيين في لبنان خلال العدوان الإسرائيلي الحالي، عبر حملات تشهير ووشاية ونشر أسماء وتهديدات مباشرة. لعبت أدوار «البطولة» في هذا الفعل المشين مؤسسات تتبع الإعلام الإبراهيمي مثل mtv و«نداء الوطن» ومنصات مثل «هنا بيروت» وThe 961 و«صوت بيروت إنترناشونال»، في مقابل غياب الحماية والمساءلة، ما يعرّض الصحافيين لمخاطر فعلية

إعلام التحريض والتشهير في زمن الأسرلة

هل قلت «تعددية»؟

نزار نصر

كشف العدوان الصهيوني الموسّع الحالي على لبنان عن تناقضات جذرية في داخل المجتمع اللبناني نفسه، يستغلّها كيان الاحتلال لصالح أهدافه التوسّعية. الطامة الكبرى كانت في إماطة اللثام عن تحريض ممنهج على الصحافيّين من الداخل، يلاقي التحريض الصهيوني الأزلي، وصل إلى حدّ تعريض حياتهم بشكل مباشر. أمّا المفاجأة، فليست وقوف جهات سياسية خلف ذاك التحريض فحسب، بل كذلك صحافيّين «زملاء»!

تدحرج نحو إعلام اللون الواحد

هو ليس أمراً عابراً في بلد دائماً ما تغنّى بتعدّديّته السياسية وحرّياته الإعلامية، لكن يبدو أنّ هناك بعض مَن يتبجّح بنشوة العدوّ الوهمية ولم يعد يعجبه هذا الواقع، فقرّر تغييره. المفارقة أنّ هذا البعض يهاجم المقاومة لزعمه أنّها ترفض هذه التعدّدية والحرّيات، فيما تظهر معاييره المزدوجة اليوم أكان في هذا السياق أم في مواضيع أخرى جمّة.

بعد عدوان أيلول (سبتمبر) 2024 وإحكام الوصاية (التي لم تكن وليدة) قبضتها على الرئاستَين الأولى والثالثة، بات هناك توجّه لـ«التخلّص» من أيّ إعلام قريب ولو قليلاً من منطق المقاومة، أو على الأقلّ لا يتماشى مع أهداف الأوصياء. وكانت إرهاصات هذا التوجّه قد ظهرت خلال العدوان إيّاه، فيما كانت «الأخبار» ضمن لائحة الاستهداف عبر قرصنة موقعها الإلكتروني ونقاش بين مستشاري قائد الجيش في حينه والسفارة الأميركية حول إدراجها على لائحة العقوبات الأميركية («الأخبار»، 2024/10/24).

> اتهمت الصحافية كورتني بونو mtv بالتحريض عليها وعلى مصوّرها

إعلام يحرّض على إعلام

في العدوان الحالي، اشتدّت الحملة على الصحافيّين والناشطين المؤيّدين للمقاومة وصلت إلى حدّ اعتقالهم، فيما يواجهون التهديدات الإسرائيلية المباشرة على حياتهم. وتصدّرت المشهد وسائل إعلامية تتبنّى سردية العدوّ ولا سيّما في التبريرات المساقة لقتل اللبنانيّين والصحافيّين، ومنها mtv و«نداء الوطن» و«النهار» وغيرها، إلى جانب منصّات تدور في الفلك نفسه وتنتشر كالبعوض، مثل «هنا بيروت» و«هنا لبنان» و Political Pen وThe 961 و«صوت بيروت إنترناشونال» و«بيروت تايم» و«نقد» و«بولي بلوغ» وغيرها الكثير ممّا يعتمد عليه كثر كمصادر أخبار.

يلاقي التحريض الإعلامي في منتصف الطريق مناصرو حزب معيّن، إذ يتوجّهون إلى صحافيّين لا يؤيّدونهم الرأي السياسي بالمضايقات والتهديدات في بيروت والجنوب. ووصل الأمر بهؤلاء المناصرين إلى حدّ الاعتداء بالضرب على صحافي في الجنوب، لم تُعرف هويّته ولم يصل الخبر إلى الإعلام لأنّه هُدّد إذا تسرّب الخبر، فيما السلطات المعنية غائبة إن لم نسئ النية ونقُل متواطئة. من جهة أخرى، تعرّض أحد مقالات كاتب هذه السطور لاتّهام من ضيف في جمهور «صار الوقت» على mtv، بـ«هدر دماء ميشال المرّ»، فقط بسبب نقل ما أوردته القناة ذاتها والتعليق عليه بالنقد، وهو حقّ صحافي بدائي، لا يمكن مقارنته بأيّ شكل من الأشكال بما ترتكبه القناة يوميّاً.

Mtv تتولّى دفّة التشهير

mtv بالتحديد، التي يراد للمشهد الإعلامي اللبناني أن يكون ذا لون واحد على شاكلتها، باتت تحرّض على الصحافيّين بشكل مباشر ومن دون أيّ رادع. فقد سبق أن نشرت ما يشبه قوائم القتل، أولى بحقّ مَن وصفتهم بـ «مسيحيّين ذمّيّين بجعبة حزب الله» («الأخبار» 2025/10/1)، وثانية بحقّ صحافيّين من خلفيّات مختلفة («الأخبار» 2026/3/4)، وثالثة بحقّ مَن وصفتهم «محلّلين وأصحاب وسائل إعلامية غالبيّتهم من المسيحيّين يقبضون من «الحزب»» («الأخبار» 2026/4/9).

والجديد أنّ القناة نشرت مقطعاً تحت عنوان «مواطن من مرجعيون: إعلاميّان تسبّبا في استهداف رزقي». هنا، ظهر رجل يتحدّث أمام حضور خلال زيارة السفير البابوي إلى الجنوب خلال الأسبوع الماضي، معرّفاً عن نفسه بأنّه «الدكتور ريشار نادر، أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية». ويروي أنّه وأشقّاءه يمتلكون مبنى في مرجعيون قصفه العدوّ، لكنّ المفاجئ أنّه لا يحمّل المسؤولية للعدوّ، بل لما يصفه بـ«الإعلام المزيّف الذي يستغلّ الحقيقة ويعطي إحداثيّات للحرب التي لا علاقة لنا بها لا كلبنانيّين ولا كمسيحيّين». ويتّهم قناة «الميادين» والصحافي علي زين الدين والصحافية كورتني بونو (يدعيها خطأً بـ«كورنيت») بالغارة الإسرائيلية لأنّهم صوّروا تقريراً من أمام المبنى الذي يقع في مقابل ثكنة للجيش «لكي يعطوا الإحداثيّات لـ «حزب الله » كي يقصف على الخيام أو اليهود أو حلفائهم أو شركائهم بتدمير لبنان» على حدّ تعبيره!

هكذا، تحوّل أحد المتضرّرين من العدوان الإسرائيلي، إلى «مُخبر» بحقّ أبناء جلدته، بدلاً من اعتبار ما حصل فرصة للتوحّد ضدّ عدوّ لبنان والتخلّص من عقلية «مش حربنا». ولئن يمكن تفهّم غضب شخص من استهداف رزقه وهو أمر لا يجب أن يختبره أيّ لبناني، إلّا أنّه من المستغرَب أن يصدر كلام من هذا النوع من أستاذ جامعي يُفترض أن يدرك عواقب ما يصدر عنه. فأيّ إحداثيّات يتكلّم عنها إذا كان لا يعتبر نفسه جزءاً من الحرب، وألّا يعرف أنّ العدوّ يستهدف المدنيّين؟ وهل كان يلمّح إلى أنّ الصحافيّين كانوا الهدف، أم ربّما الثكنة؟ والأهمّ، هل عدنا إلى فكرة أنّ كلّ اتّهام هو اعتراف؟

ردّ المشهّر بهم

سرعان ما ردّت قناة «الميادين» ببيان تحت عنوان «حملة تحريض على قناة «الميادين» تقودها أطراف سياسية عبر ادّعاءات كذب وزور حول عمل فريق صحافي مزعوم ينتمي إلى الشبكة». وأتى في البيان أنّ «مديري حملة التحريض على «الميادين» يدّعون كذباً أنّ فريقاً من الشبكة يتقصّد بثّ رسائل مباشرة من مرجعيون لدفع الاحتلال لقصف المدينة. أسماء الفريق التي ذكرها المحرّضون لا تنتمي إلى شبكة «الميادين» ولا تمتّ إلى القناة بأيّ صلة. هذا التحريض يأتي في سياق حملة منظّمة يقودها فريق سياسي معروف بهدف تشويه سمعة شبكة «الميادين»». «الميادين» تؤكّد أن أيّاً من فرق عملها الميدانية في جنوب لبنان لم تتواجد أو تبثّ أيّ رسائل مباشرة أو غير مباشرة من مدينة مرجعيون. شبكة «الميادين» تؤكّد أنّ كلّ فرقها الميدانية حريصة على الالتزام بالمعايير المهنية والصحافية خلال نشاطها وحرصها على أمن المواطنين».

من جهتها، تلفت الصحافية كورتني بونو في حديث معنا إلى أنّها وصحافيّين ومصوّرين آخرين من وسائل إعلام مختلفة، يتوجّهون إلى نقطة قرب مكان وقوع الغارة بشكل اعتيادي لنقل الرسائل المصوّرة. وتقول إنّه رغم التنسيق الدائم مع الأجهزة الأمنية التي اختارت لهم المكان للتصوير، طلب مختار المنطقة منها ومن مصوّرها مغادرتها في المرّة الأخيرة التي صوّروا فيها من هناك، وفعلوا، قبل أن تقع الغارة بعد 20 دقيقة من مغادرتهم. وتتّهم الصحافية mtv بالتحريض عليها وعلى مصوّرها، خصوصاً لما قد يتعرّضان له من بعض الأشخاص المتأثّرين بخطاب القناة.

في سياق متّصل، أصدر «اتّحاد الصحافيّين والصحافيّات في لبنان» بياناً تعليقاً على الموضوع، معتبراً أنّه رصد «في الآونة الأخيرة منحى يُخشى أن يتّسع يقوم على التشهير بالصحافيّين على خلفية التوجّهات التحريرية أو السياسية لمؤسّساتهم، وصل إلى حدّ اتّهامهم بالعمالة أو بالعمل لصالح أحد أطراف النزاع. وقد بلغ الأمر بالبعض حدّ تسمية صحافيّين والادّعاء بمشاركتهم في المجهود الحربي، ما يرقى إلى تحريض صريح على قتلهم. بدايةً يحذّر الاتّحاد من خطورة هذا المنحى نظراً إلى أنّ التشهير في هذه الظروف الأمنية الخطيرة وعلى خلفيّات سياسية، وأيّ اتّهام غير مسؤول يضع الفرق الصحافية في خطر ويجعلهم عرضةً للاعتداءات. وقد يشكّل أحياناً ذريعةً لاستهدافهم». ويختتم البيان بدعوة «السلطة القضائية إلى الاضطلاع بمسؤوليّاتها في ملاحقة المحرّضين على الإعلاميّين وأيّ معتدين على الفرق الإعلامية».

من يحمي الصحافيّين؟

إزاء المشهد السوداوي الآنف الذكر، يستحيل طبيعيّاً أن يسأل الصحافي عن سبل الحماية، ولا سيّما من مخاطر تلاحقه فقط بحكم عمله. لكن إلى مَن يتوجّه؟ إلى وزارة الإعلام؟ أو إلى منظّمات غير حكومية عقيمة؟ في هذه المرحلة، يجب على الصحافيّين على اختلاف أماكن عملهم أن يكونوا واضحين: أيّ دماء لهم تسال هي مسؤولية كيان الاحتلال أوّلاً، والمحرّضين والمشهّرين ثانياً. ولا سف، يُفترض أنّ الأخيرين زملاء، لكنّ وضع الإعلام في لبنان «شي فاشل»!

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 16 نيسان 2026 العدد 5756

الحرب الكونية ضد المقاومة

إعـــلام فيشـــي

نزار نمر

بين ليلة وضحاها، أظهر معظم الإعلام اللبناني وجهه الحقيقي. لم يختتم الأربعاء الأسود أسبوعه الثاني حتّى أتى ثلاثاء العار، فشعر الإعلام بالارتياح للمجاهرة بصهينته.

اعتبرت LBCI أنّ «زمن الوصاية انتهى» بما أنّه «التقى الاتّحاد السوفياتي وسوريا وإيران على ضرب أميركا ومعها إسرائيل في لبنان، فدفع لبنان الثمن وسقط 17 أيار»، ولا تأثير لهذه الدول اليوم بحسب القناة. الفكرة ذاتها أوردتها mtv، مضيفةً أنّ «التابو انكسر»، وهو ما ورد كذلك على غلاف صحيفة «نداء الوطن»، التي ذهبت إلى أنّ «حزب الله» «يطلق النار على المفاوضات ويتسبّب للبنان في أزمة ديبلوماسية هو في غنى عنها»!

ونسيت «الجديد» فجأة القضية الفلسطينية التي تدّعي رفع لوائها، سائلةً «كيف يحقّ لإيران ما لا يحقّ للبنان؟». علماً أنّ وسائل إعلامية كثيرة حاولت التعمية تارةً عبر طرح هذا السؤال، متجاهلةً عدم رمي إيران أوراق قوّتها كما فعل لبنان، وطوراً عبر التبرير بأنّها ليست المرّة الأولى التي يتفاوض فيها لبنان مع الكيان، متجاهلةً أنّ المفاوضات مباشرة هذه المرّة. كما انكبّت وسائل إعلامية على التبرير بأنّ حظر الدستور التعامل مع العدوّ ينطبق على الأفراد فقط!

لا حاجة إلى قول المزيد. فهذه المرّة فعلاً لا تعليق، وسنترك للصوَر أن تقول آلاف الكلمات...

على بالي

أسعد أبو خليك

لبنان كان أوّل بلد عربي يوقّعُ اتّفاقات سلام مع إسرائيل قبل السادات. حدثَ ذلك بصورة سِريّة من قِبل منظّمات والبطريركيّة، وذلك قبل النكبة. حزب الكتائب تلقّى أوّل تمويل انتخابي في الخمسينيّات. إميل إدّه أدلى بشهادة دوليّة لصالح الصهيونيّة. وكتاب «المتاهة اللّبنانيّة» (الذي يجب أن يدخل المنهج المُقرّر لكلّ مراحل سنوات الدراسة لكشْف تاريخ لبنان الحقيقيّ لا المُتوهَّم) كشفَ عن علاقات الحركة الصهيونية وإسرائيل بشخصيّات لبنانيّة مسلمة ومسيحيّة. لم تكن الصَّهيَنة مرتبطة يوماً بطائفة، ولم تكن طائفة تحتكر الوطنيّة. تتغيّر أمزجة الطوائف وأهواؤها عبر الأزمان. ليس من طرف عربي ليرعى حركة لبنانيّة ضدّ الصهيونيّة (كلّ طرف لبناني من دون استثناء احتاج ويحتاجُ إلى رعاية خارجيّة للتبنّي). كلّ العرب مذعورون من ترامب وبعضهم تسالمَ مع إسرائيل والبعض الآخر يقفُ في الصف. لبنان وقّع اتّفاقيّة شنيعة في 1983 (وكانت أسوأ بكثير من كامب ديفيد لأنّها حظَرت انتقاد إسرائيل والصهيونيّة ومنحت إسرائيل حقّ التدخّل في إدارة الأمن والجيش في لبنان). اليوم طلعت السلطة فجأة في 2026 بقصّة المفاوضات المباشرة من دون سابق إنذار. طبعاً الوحي الخارجي لم يكن ربّانياً بل من الجهة المعروفة (نسمّيها توريةً بـ«المجتمع الدولي»). إذ غبريال من دكانة «تاسك فورس» في واشنطن (وهي ليست إلّا رديفاً للّوبي الإسرائيلي) اعترف في حديث لجريدة سعوديّة أنّهم عملوا مع الإسرائيليّين منذ الصيف لإطلاق المفاوضات المباشرة. السلطة المفلسة تعوّل دائماً منذ القِدم على تذاكيها لدقّ إسفين بين إسرائيل وواشنطن وأنّ الأخيرة تفضّل لبنان لأطباقه. وذهب الحُكم إلى المفاوضات عارياً: كان يمكن (من منظورهم) أن يُعلنوا حظْر نشاطات الحزب العسكريّة والأمنيّة من واشنطن مقابل شيء ما من العدوّ (ليس هناك في الحُكم من يصف إسرائيل بالعدوّ، الأوامر واضحة). كان يمكن أن يتّخذوا قرار حصر السلاح من واشنطن مقابل تنازلات. لا، قدّموا كلّ التنازلات قبل الذهاب إلى واشنطن. نحن نشهدُ مسار أوسلو مرّة أخرى، وإذا فرض الحُكم مشيئته، وإذا بقيت المعارضة محصورة سياسيّاً وطائفيّاً، فإنّ النتيجة ستكون تحويل جنوب لبنان إلى ضفّة أخرى.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com